دائرة التنمية البشرية
Human Development Directorate

تحديات التمكين الإقتصادي والإجتماعي والسياسي للمرأة العراقية

٢٠١٩

دائرة التنمية البشرية / قسم سياسات تمكين المرأة

جمهورية العراق
وزارة التخطيط
دائرة التنمية البشرية

تحديات التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة العراقية

اعداد

عقود حسين سلمان / مدير عام دائرة التنمية البشرية

سحر فيض الله محمد علي/ م. رئيس ابحاث

٢٠١٩

المحتويـــــــــات

الموضـــــوع	رقم الصفحة
مقدمة	٢
اهمية البحث	٢
مشكلة البحث	٣
هدف البحث	٣
فرضية البحث	٣
المبحث الاول : تمكين المـــــــرأة " اطر ومفـــــــاهيم وتشريعات"	٤
اولا: التمكين	٤
ثانيا :التمكين الاقتصادي للمرأة	٦
ثالثا: مستويات التمكين الاقتصادي للمرأة	٧
رابعا : التمكين الاجتماعي للمراة	٨
خامسا: التمكين السياسي للمراة	١١
سادسا : تمكين المرأة في القوانين والتشريعات	١٣
المبحث الثاني : واقع التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسية للمراة العراقية	١٥
اولا : التمكين الاقتصادي للمرأة	١٥
ثانيـــا: التمكين الاجتماعي للمرأة	١٧
ثالثـــا: التمكين السياسي للمرأة	٢٦
المبحث الثالث: تحديات التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمراة العراقية	٢٧
اولا: تحديات ذاتية	٢٧
ثانيا: تحديات مجتمعية	٢٧
ثالثا: التحديات التنظيمية والادارية لبيئة العمل	٢٨
المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات	٢٩
اولا: الاستنتاجات	٢٩
ثانيا: التوصيات	٣٠
مقترح تشكيل مجلس أعلى للمرأة في العراق	٣١
المصادر	٣٥

مقـــــــــدمة :

تواجه المراة العراقية بشكل عام حرمانا على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مقارنه بالنساء في مختلف انحاء العالم ومع التغيرات والمستجدات التي طرات على المجتمعات برزت الحاجة الى الاصلاحات المتعلقة بدور المراة في المجتمع والتي تتطلب التنفيذ الفعال للسياسات والبرامج الداعمة لها بالتزامن مع توفير متطلبات التمكين على المستويات كافة وتقليص الفجوة بين الجنسين.

العراق وفي ظل اقرار خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢) واجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ جرى التاكيد على تفعيل الدور التنموي للمراة وجعلها عنصرا فاعلا في الساحة العراقية سواء على المستوى السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي وبما يتطلب تهيئة الاجواء التي تدعم هذه التوجهات .

ان اهم العوامل المحددة لدور المراة التنموي وجود فوارق بين الجنسين والتي تعيق المساعي التقدمية لاجراء اصلاحات تشريعية وسياساتية وتولد الفقر للكثير من العوائل التي تعيلها النساء وخاصة في ظل تزايد عدد الارامل الناتج عن الاحداث الامنية التي واجهت العراق في السنوات الاخيرة، مما يتطلب الاهتمام والدعم للمراة بما يسهم في تغيير الصورة النمطية لها ويمنحها الثقة للمشاركة في جوانب الحياة كافة .

أهمية البحث :

تزايد الاهتمام بقضايا المراة وتمكينها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا منذ العقود الاخيرة من القرن الماضي نظرا للتوجهات التنموية التي تقتضي الاستفادة من الموارد كافة والاستثمار في الراسمال البشري والذي تعد المرأة الجزء المهم والمعطل فيه في اغلب دول العالم ونخص بالذكر الدول النامية، وعلى الرغم مما ورد حول المساواة بين المراة والرجل في ميثاق الامم المتحدة عام ١٩٤٥ واعلان حقوق الانسان عام ١٩٤٨ وتاكيده على مبدأ المساوة بين الرجل والمراة ، الا ان المراة في مناطق عديدة في العالم ومنها المنطقة العربية والعراق لا تزال تعاني من التهميش والاقصاء . وعلى هذا الاساس يهتم هذا البحث بدراسة التحديات التي تقف حائلا في قضية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمراة وادماجها في مجالات التنمية وبصورة مستدامة. وتجدر الاشارة الى ان بدايات الاهتمام بقضية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمراة تعود الى عام ١٩٧٥ في مؤتمر المكسيك والذي شهد بداية ما عرف بعقد المراة ، تلى ذلك مؤتمر كوبنهاغن في عام ١٩٨٠ ثم مؤتمر نيروبي عام ١٩٨٥ وصولا الى ما تم طرحه في مؤتمر باكين عام ١٩٩٥ حيث طرح موضوع تمكين المراة واليات العمل التي تخص المراة بما يتناسب مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية . ولعل من بين أهم ما يرد في هذا المجال هو اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة التي عرفت باتفاقية (سيداو) والتي صادقت عليها الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٧٩ وبدأ العمل بها في ايلول ١٩٨١ وكان العراق قد صادق على هذه الاتفاقية مع تحفظه على عدد من المواد الواردة فيها ، اذ تحفظ العراق على المواد (المادة (٢) وتتعلق بحظر التمييز في الدساتير والتشريعات الوطنية والمادة (٩) وتتعلق بالقوانين الجنسية والمادة (١٦) وتتعلق بالزواج والعلاقات الاسرية، والمادة (٢٩) وتتعلق

بالتحكيم بين الدول الاطراف)وفي الوقت الذي مازالت الجهات المعني بالمراة تعمل بصورة حثيثة لالغاء هذه التحفظات والسير في الركب الدولي الداعم للمراة.

استمر الاهتمام العالمي بقضايا التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمراة والذي تجسد ضمن الاهداف الانمائية للالفية التي ركزت في عدة اهداف على قضايا تتعلق بالمرأة مثل تحقيق المساواة بين الجنسين والصحة والانجاب والفقر والتعليم ...الخ . كذلك تبنت الامم المتحدة قضايا المراة ضمن اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ . وفي اطار السعي ليكون العراق مشاركا ضمن المنظومة الدولية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة فقد اهتمت الحكومة باتخاذ عدد من الخطوات المهمة التي تتسق مع اهداف التنمية المستدامة عن طريق محاولة ادماج تلك الاهداف في الخطط التنموية والاستراتيجيات القطاعية التي من شانها ان تعزز التنمية المستدامة في العراق ،ولقد تم تشكيل لجنة وطنية عليا للتنمية المستدامة تتولى رصد الاهداف ومراقبة التقدم المحرز فيها والعمل على ادماج تلك الاهداف في السياسات الوطنية واعداد التقارير الطوعية الوطنية لاهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ .

مشكلة البحث :

يركز البحث على تشخيص وتحديد التحديات التي تواجه التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمراة واقتراح المستلزمات التي يتطلب العمل عليها لانجاح عملية التمكين بما يدعم توسيع مشاركة المراة التنموية.

هدف البحث :

يهدف البحث الى الوقوف على أهمية التمكين الاقتصـادي والاجتماعي للمراة ، من خلال تحديد القوانين والتشريعات ذات العلاقة واهمية تبني ذلك ضمن السياسات والخطط والبرامج ومدى الترابط بين تلك الخطط والاهداف واجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ .

فرضية البحث :

يستند هذا البحث الى فرضية مفادها ان قضية تمكين المراة تواجه تحديات متعددة المستويات "اقتصادية واجتماعية وسياسية " وان هذه التحديات تتطلب جهودا متعددة المستويات وصولا لتاسيس مجلس اعلى للمراة يمكن ان يساهم في تمكين المراة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا عن طريق تطوير قدراتها وزيادة دورها الفاعل في المجتمع وتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

المبحث الاول : تمكين المـــــــــرأة " اطر ومفـــــــــــــاهيم وتشريعات"

اولا : التمكـــــــين

يعرف التمكين بأنه "زيادة قدرة الناس على صنع خيارات إستراتيجية في حياتهم في مجال كانت فيه هذه القدرة غير متاحة لهم سابقا"، كما انه توفير الوســـــــائل الثقافية والتعليمية والمادية ، حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد التي تعنيهم .

وتعد مشاركة المرأة في القرارات التي تخصها وتخص أسرتها ومشاركتها المجتمعية والسياسية من الخطوات الهامة لتمكينها، واذ يعد التمكين عملية تغيير لثقافة التمييز وبناء ثقافة التكافؤ والمساواة بكل أبعادها القيمية والنفسية والقانونية ، نجد ان التمكين الأسري يدعم مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات على مستوى الأسرة .

حظي التمكين بأهمية برزت مع بداية ظهور مفهوم التنمية المستدامة التي كانت من ابرز مبادئها المساءلة والشفافية والمساواة والتمكين وهذه المبادئ وجدت مكانها عندما تم الإعلان عن مؤتمر قمة الأرض في طروحات التنمية المستدامة سعياً وراء توظيف الإمكانات البشرية المتاحة في المجتمع لأحداث تطور منشود للإنسان الذي هو العنصر الأساسي مثلما هو هدف التنمية فنجاح التنمية واستدامتها مرهون بمشاركة العنصر البشري من خلال تعزيز تمكين المراة ، فالتمكين استمد تطوره من منهج التنمية التي عادة ما تسود تلك العلاقة حالة عدم التوازن لصالح الرجال على حساب المرأة .

ظهر منهج تمكين المرأة الذي جعل من التنمية أكثر تشاركية بين الرجل والمرأة ومن ثم لا تكون التنمية مجرد رعاية اجتماعية للنساء وإنما تكون تنمية تهدف إلى تمكين النساء من امتلاك عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية تمكينهن من الاعتماد على الذات في تحسين أوضاعهن المعيشية والمادية على نحو متواصل والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس جميع جوانب حياتهن، فالتمكين يهدف إلى خلق سياق تنموي مؤات للمشاركة والتفاعل الذي يعتمد على تطوير المهارات والقدرات وفرص التطوير الحرفي كما انه يعتمد على تطوير العلاقات الاجتماعية في اتجاه مزيد من التوازن والاستقرار وتعزيز علاقات النوع بعيداً عن التمييز. (حسن،٢٠١٣، ١٢)

بينما البعض يؤكد أنَّ القاعدة الأساسية التي استندت إلى ظهور هذا المفهوم تعزى إلى انصهار مجموعة عوامل داخلية وأخرى خارجية دفعت باتجاه ولادة المفهوم كالأتي:

المخطط (١) تطور ظهور مفهوم تمكين المرأة .

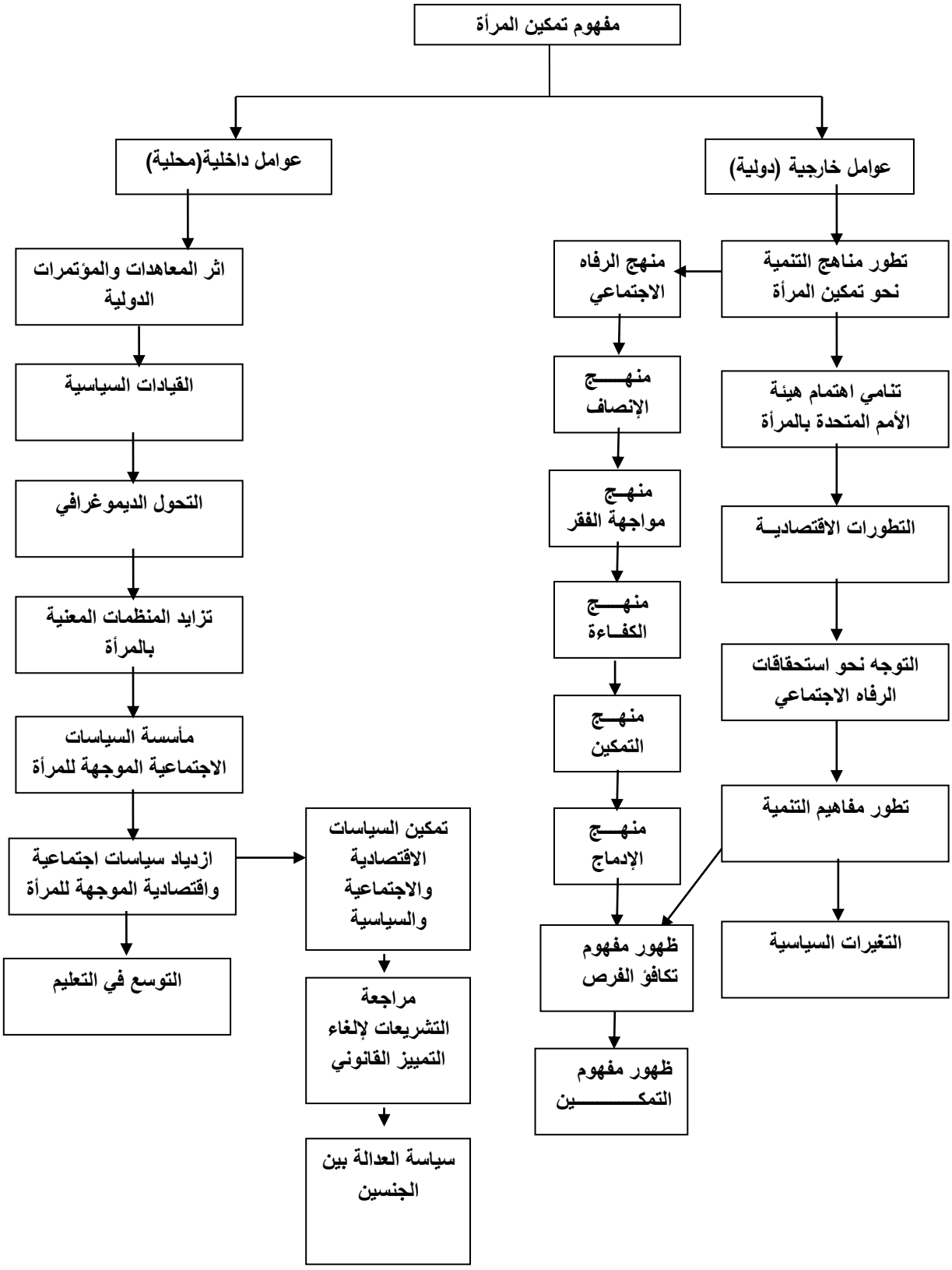

المصدر : (حسن ، ٢٠٠٧، ٩٨)

وشاع مفهوم تمكين المرأة نتيجة استخدام دراسات تكافؤ الفرص بين المراة والرجل الذي يسعى إلى تقسيم الأدوار والقضاء على كل مظاهر التمييز ضدها وانه رغم التوسع في نطاق استخدامه لكنه يلتقي عند مفهوم القوة بحيث يجعلها أكثر تشاركيه في العملية التنموية والبعض يصفه (تلك العملية التي تجعل المرأة من خلالها واعية بالطريقة التي توثر من خلالها في حياتها فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل بالإضافة إلى تسليط الضوء على الطرائق التي تستطيع المرأة من خلالها خلق لنفسها مساحة جديدة للمشاركة)

ثانيا :التمكين الاقتصادي للمرأة

يُعدَّ التمكين الاقتصادي للمرأة بعداً من أبعاد تمكين المرأة وهدفاً أساسياً في حدّ ذاته ليمنح المرأة القوة والسلطة للوصول الى التقدم الملموس في النشاط الاقتصادي وجعلها عضو فاعل في عملية التنمية المستدامة مع الرجل، تطور الاهتمام بتمكين المرأة اقتصاديا نتيجة استخدام تكافؤ الفرص بين المراة والرجل نتيجة تحيد دور المرأة في ظل سريان مفهوم " المرأة المعالة اقتصاديا " الذي يتعامل مع المرأة كمفهوم مطلق اقتصاديا بحيث حظي الرجل بالمكانة الأولى في سلم المشاركة الاقتصادية وحيد دور المرأة لصالح الأسرة والأطفال ولكن سرعان ما تغيرت النظرة لدور المرأة التي افرزها المفهوم السابق نتيجة لمجموعة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ومن ابرز تلك العوامل السياسية حقوق المرأة وتكييف القوانين والتشريعات وخاصة الاقتصادية منها من اجل تعزيز دورها في البناء الاقتصادي بما يضمن استدامة مشاركتها وإنصافها وهذه الحقائق فسحت المجال لتطور مفهوم التمكين وظهور منهج جديد ركز على مسالة النهوض بواقع المرأة بوصفها فاعلا اقتصاديا يتحمل الأعباء بما يوازي الرجل اعتمادا على مبدأ تكافؤ الفرص فنتيجة ذلك ظهر مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة الذي يجسد قدرة النساء على المشاركة في أنشطة توفر الدخل بما يعزز من مشاركتها في النشاط الاقتصادي ويسهم في ترحيلها من خانة الفقر والبطالة.

لذلك عرف التمكين الاقتصادي للمرأة :- تلك العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع اقتصادي أدنى في المجتمع إلى موقع أكثر قوة اقتصاديا من خلال العمل وتهيئة الفرص المطلوبة بناء على قدراتها من حيث التعليم والصحة والتدريب والدخل ومدى امتلاكها للأدوات والوسائل الاقتصادية وكيفية التحكم بها وبهذا المعنى ترتبط السيطرة على الموارد الاقتصادية ببنية وهيكل الاقتصاد الكلي وبالدور الوظيفي للمرأة.

بذلك نستنتج زيادة دور المرأة في النشاط الاقتصادي وتوسيع مشاركتها يكون من خلال رفع وعيها وقدراتها الذاتية لتتجاوز بكفاءة عدم المساواة بين الجنسين وهذا يتطلب معرفة ماهي عناصر التمكين الاقتصادي التي تصنفها المصادر إلى نوعين عناصر مؤسساتية وتشمل (التعليم , الصحة ,التدريب)، وعناصر غير المؤسساتية المتجسدة في ثقة المرأة بنفسها وتمكين ذاتها بمعنى تعزيز ثقافة احترام الذات (حسن، ٢٠١٣ ، ٢٣)

ثالثا: مستويات التمكين الاقتصادي للمرأة

أنَّ طبيعة التمكين الاقتصادي للمرأة يتمثل في مستويات معينة ومتشابكة فيما بينها والتي تكمل بعضها بعضاً ,فهناك من يشير إلى تمكين المرأة بأنه عملية فردية في حين البعض الأخر يعده عملية جمعية (Collective empowerment) , ولذلك سيتم عرضها بشكل مفصل كالأتي (العبيدي ، ٢٠٠٩، ١٣١) :-

- التمكين الفردي :- يعني تقوية المرأة من خلال معرفة المرأة حقوقها وواجباتها وإحساسها بقيمتها وقدرتها الذاتية ورفع ثقتها بنفسها وهذا يتطلب زيادة وعيها وإدراكها بأهمية تحديد هدفها والعمل على تحقيقه من خلال زيادة مستوى تعليمها ورفع المستوى الصحي مما يزيد من قدراتها وإمكاناتها البشرية , مع السعي إلى تقوية العلاقات التعاونية فيما بين المرأة الرجل باعتبارهم شركاء لتحقيق التنمية المستدامة وفي نفس الوقت هم المستفيدين.
- التمكين الجماعي :- يعكس قدرة النساء على تنظيم أنفسهن والعمل الجماعي لخلق مجتمع متلاحم ومترابط يهدف إلى تغير البنى الاجتماعية والاقتصادية التي تولد الاضطهاد والتمييز ليس ضد النساء فحسب بل ضد الغالبية من الفقراء بمساعدة المنظمات النسوية ومنظمات المجتمع المدني والحكومة بدءاً بالقوانين والتشريعات لكسب القدرة للوصول إلى الموارد وخلق المشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي لما لها من مردود مالي واقتصادي نتيجة دخولهن في سوق العمل والحصول على مشروعات مدرة للدخل.

رابعا : التمكين الاجتماعي للمرأة

حصر المجتمع بنظرته الضيقة، وبخلفياته الثقافية والاجتماعية التقليدية والعرفية دور المرأة العربية في البيت وفي بعض الأعمال الفنية، كما أنه لم يضمن لها الحرية الكافية للتخطيط لمستقبلها بشكل حيادي، أو المساحات الكافية للاختيار، ووفق ثقافة المجتمع العربي القائمة على "ثقافة العيب والحرام من جهة" وعلى اعتبار المرأة أماً وزوجة في المقام الأول، فقد تم تحديد دورها الأهم في أسرتها فقط، وتقليص دورها في التنمية سواء كانت الاجتماعية أو الإدارية أو الثقافية أو السياسية.

وتوجد العديد من المعوقات والصعوبات ذات المضمون الاجتماعي، التي تعرقل انطلاق دور المرأة المساند والمكمل لدور الرجل في مجالات الحياة كافة.

وعلى المستوى العراقي فقد بينت نتائج البحوث أن أسباب عزوف المرأة العراقية للعمل بالمشروعات الإنتاجية والصناعية المهمة والتي تماس كبير مجالات قوى التنمية البشرية التي يحتاجها البلد، هذه الأسباب تعود إلى اتجاهين هما:

- الاتجاه الأول: هو تقليدي محافظ: يرى في المرأة أنها كائناً ضعيفاً وظيفتها في شئون الأسرة فقط، وأن دورها في تربية الأولاد ومسئوليتها عن الأسرة، وأن خروج المرأة مع الرجل خارج المنزل واختلاطها بالرجال أمر مناف للتعاليم الروحية والأعراف الاجتماعية (ابو غزالة،٢٠١١ ،٢٦)

- الاتجاه الثاني: وهو اتجاه يتميز بتحرره نسبياً، ويعترف بحق المرأة في العمل، ويرى هذا الاتجاه أن هناك مهن تتناسب وطبيعة عمل المرأة مثل مهن الخياطة، والتعليم والتربية، بينما هناك أعمال لا يجوز للمرأة العمل بها، وذلك لأنها تتعارض مع طبيعتها ومع التقاليد الاجتماعية الموروثة.

وتشير البيانات المستخلصة من الدراسات والإحصاءات التي قامت بها جامعة الدول العربية (إدارات الإحصاء وإدارة المرأة والأسرة) حول واقع المرأة العربية أن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية تؤثر في مشاركتها في النشاط الاقتصادي لمجتمعها وموضوعها على السلم الإداري والوظيفي، لذا فالفقر والأمية، والرغبة في تكوين أسرة في عمر مبكر، وتكوين أسرة كبيرة، وما يتبعها من ضرورة الاعتناء بها، والتفرغ التام لها، يجعلها بعيدا عن تمكينها إدارياً واجتماعياً، فالدور الأسري للمرأة قد يجبرها على اختيار الأعمال التي تتطلب وقتاً وجهداً أقل. ونتيجة للظروف التي تمر بها من حمل وولادة وتربية الأطفال، يجعلها غير قادرة على تحمل متطلبات الأعمال الإدارية وما تتطلبه من متابعة، وتنفيذ، وجهد وسفر، ومن اختلاط دائم وحيوي مع الموظفين، وما تفرضه طبيعة العمل من تداخلات وظيفية يومية (كاظم ، ٢٠١٦، ١٧).

يضم التمكين الاجتماعي للمرأة العناصر الآتية:

١- التعليم :يعد التعلم عملية مستمرة مدى الحياة شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة كما يُعدَّ عنصراً حاسماً بدرجة خاصة في مجال تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية وفي تحقيق العدالة الاجتماعية وبناء القدرات وإتاحة الوصول إلى المعلومات ,لذلك عدُّ التعليم شرطاً من شروط التمكين وهذا ما أكد عليه " ادم سمث " في كتابه ثروة الأمم الذي أشار إلى أهمية التعليم واعتبرها احد أركان رأس المال من خلال القدرات المكتسبة من التعليم والتدريب (الهيتي ، ٢٠٠٩، ٢٨)

ويعد التعليم بشكله النظامي وغير النظامي عملية تتيح للأفراد أن يحققوا كامل إمكانياتهم، ويقول جون سيمون "John Simmon"أن التعليم يمثل طوق النجاة من الفقر فالفقراء هم أول من يتسربون من التعليم لأنهم يحتاجون إلى العمل زد على ذلك عدم المساواة في التعليم فالفقراء يكتفوا بتعليم أبنائهم وعدم تعليم بناتهم وهذا يعمق ظاهرة "تأنيث الفقر" انطلاقاً من أن ضعف المستوى العام للتحصيل الدراسي يودي إلى زيادة الفقراء فقرا آيا كان مستوى التنمية ، فانخفاض مستوى التعليم وبصورة خاصة تعلم المرأة يقف عائقاً أمام تمكينها وعدالتها وإنصافها إضافة إلى ذلك أن تعليم النساء وإلمامهن بالقراءة والكتابة يؤهلهن ليكن أكثر قدرة على تعليم أطفالهن مما لو كن غير متعلمات ، وهذا يصب في بودقة استدامة التنمية انطلاقاً من أن التعليم أساس التنمية ولا تنمية بدون تعليم ، ونقصد بالتعليم هنا (كل الفرص المتاحة للحصول على المعرفة بدءاً بالتعليم ما قبل المدرسي ومروراً بالتعليم العام والتعليم الفني والتقني وانتهاءاً بالتعليم الجامعي).

يؤثر التعليم في تمكين المراة ومساهمتها التنموية من خلال (حسن ، ٢٠١٣ ، ٢٥):

- التعليم يساعد المرأة للوصول إلى الموارد ويرفع من معدل مشاركتها في النشاط الاقتصادي ويخفف من حدة ارتفاع البطالة استناداً إلى أن المرأة المتعلمة تحصل على فرصه عمل مما يقلص أعداد المنظمين تحت لواء الفقر.
- تعليم المرأة يعزز التنمية المستدامة من المنظور الاقتصادي إذ سيعمل في التأثير في عادات الاستهلاك ومستوياته مما يقلل من حالة استنزاف الموارد من خلال تخفيض الاستهلاك بالتالي يساهم في عدم الضغط على الموارد .
- تعليم يعزز الحالة الصحية للمرأة ويرفع مندرجة وعيها الصحي فيؤثر على مستوى الصحة الإنجابية للأمهات ومعدل وفيات الأطفال الرضع.
- تعليم المرأة يخفض من معدلات الخصوبة ويحقق التوازن الديموغرافي للبلدان ذات المعدلات المرتفعة للنمو السكاني .

٢-الصحة : تُعدَّ الصحة من عناصر التمكين الاجتماعية للمرأة إذ إن المرأة صحيحة البنية قادرة على التعلم والعمل والمشاركة المجتمعية ، وتعرف الصحة بحسب منظمة الصحة العالمية (التمتع بالعافية الجسدية والنفسية)، بمعنى تحسين الصحة خاصة الإنجابية بسبب ارتباط عدم المساواة بصحة المرأة والفوارق التي توثر في صحة ورفاه المرأة من خلال مراحل حياتها قبل الولادة وبعدها إضافة إلى تعرض المرأة عادة للعنف الأسري أكثر من الرجل' ومن الجدير بالذكر هناك علاقة ارتباط بين الفقر وصحة المرأة فالفقر يعمل على تدني مستوى الصحة لدى المرأة إذ تحظى المرأة بصحة غير عادلة نتيجة الفقر وهذا يؤثر في الصحة الإنجابية للمرأة وخصوبتها ويعرضها للأمراض المتعددة التي تعمق من ظاهرة تأنيث الفقر . مع العلم بان زيادة النفقات الصحية تعمل على رفع المستوى الصحي وبجعلها أكثر قدرة ومشاركة وهذا يعزز ويرفع معدلات الإنتاجية وينعكس إيجاباً على معدلات نمو الناتج القومي وبذلك تبرز أهمية الاستثمار في الصحة لتكون مكملة للاستثمار في التعليم (هديوة ٢٠٠٧، ٤)

٣-**الفقـــر:** لا تزال المراة تعانيمن مشاكل الفقر وخاصة في ظل زيادة عدد الارامل والمطلقات المعيلات لاسر ومحدودية فرص العمل ، ان الاسر التي تعليها المراة تتعرض بصفة عامة لظروف اقتصادية مختلفة مقارنة بالاسر التي يعيلها رجل وهذه الفروقات ستميل الى ان تنعكس في محدودية الموارد التي تتاح للاسر التي تعليها المراة وانخفاض مركزها والاجر المدفوع للاعمال المدرة للدخل المتاحة امامها، وبصفة عامة نجد ان النساء الفقيرات تواجه في حالات كثيرة صعوبات لا يمكن تخطيها في الحصول على تسهيلات ائتمانية ليس فقط بسبب افتقارهن للضمانات اللازمة بل في حالات كثيرة بسبب عدم وجود اقارب ذكور .

يرتبط مستوى المعيشة في العراق الى حد كبير مع درجة التحضر فبوجه عام تعاني المناطق الريفية من اعلى درجات الحرمان ويتجه الحرمان للانخفاض كلما كبر حجم التجمع السكانية ليصل ادنى مستوياته في المدن الكبيرة مما يشكل دافعا للهجرة الاخلية في العراق باتجاه المدن الكبيرة فضلا عن تاثير الاحداث الامنية والاقتصادية التي انعكست سلبا على الاوضاع الاسرية واطالت بوجه خاص المراة المعيلة والفقيرة (الدعمة ، ٢٠٠٩، ٣٨).

خامسا: التمكين السياسي للمرأة

أكدت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة منذ عام ١٩٥٤ والتي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٦٤٠ (د-٧) المؤرخ في ٢٠ كانون الاول ١٩٥٢ وتاريخ نفاذها ٧ تموز ١٩٥٤ وفقا لاحكام المادة ٦ فضلا عن اعلان القضاء على التمييز ضد المراة في ٧ تشرين الثاني ١٩٦٧ واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة في ١٨ كانون الاول ١٩٧٩ والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة بتاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٩٩ اكدت كل الاتفاقيات اعلاه على حق المراة في التصويت في جميع الانتخابات وتقلد المناصب وبشكل متساو مع الرجل، لكن رغم الجهود المضطردة لتطوير وضع المرأة في وطننا العربي، تظل هناك مجالات كثيرة تتعثر فيها هذه الجهود، أهمها المشاركة السياسية للمرأة .

إن مفهوم التمكين يرتبط بمفهوم تحقيق الذات واتخاذ القرارات الحرة وتعزيز القدرات عبر المشاركة الاقتصادية والسياسية التي تعد من أهم نواحي قياس التمكين .يقصد بالتمكين السياسي للمرأة جعلها ممتلكة للقدرة والإمكانيات لتكون عنصراً فاعلاً في التغيير، ويرتبط ارتباطا وثيقاً بتعزيز قدرتها في المشاركة السياسية عبر المشاركة الفعالة في أنشطة المنظمات السياسية والنقابات المهنية، وإيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع، والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات، ليس البرلمان فحسب بل المؤسسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية كافة

إذا تفحصنا الدساتير العراقية بدءاً بالقانون الأساسي (١٩٢٥) وحتى الدستور الدائم الذي أقر عام ٢٠٠٥ نجدها جميعاً قد نصت على المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين أو القومية .إلا أنها جميعاً فيما عدا قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، لم تضع آلية لتفعيل هذه المساواة .وهي الآلية التي امتدت إلى الدستور الدائم عبر المادة ٤٧ رابعاً والتي نصت على أن" يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب " واعتبرت هذه الكوتا Quota مكسباً للمرأة العراقية وخطوة مهمة في اتجاه حصولها على المشاركة الفعلية في جميع السلطات ودوائر صناعة القرار .وهو أمر تعزز بالمادة ٢٠ التي نصت" للمواطنين رجالا ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح " وبفضل قانون الانتخابات فقد حصلت المرأة على الأرقام ٣، ٥، ٨، ١٢ في القائمة الانتخابية وبهذا فإن القانون يمكن أن يؤمن لها نسبة تقترب من الثلث.

حازت المرأة العراقية على ٨ %من المقاعد البرلمانية عام ٢٠٠١ ، وعينت أول امرأة لتكون قائمقام لمقاطعة كردية عام ٢٠٠٣ . وكان هناك ثلاث نساء من الأعضاء ال ٢٥ في مجلس الحكم الانتقالي، وشغلت المرأة العراقية ١٣.٢% من المقاعد في مجلس النواب سنة ١٩٩٠ وأصبحت ٢٧.٣ % عام ٢٠٠٨ ، لكن نسبتها في رئاسة اللجان داخل البرلمـــان بلغت١٢.٥%مقابل ٨٧.٥ % للرجال وكان هناك أربع وزارات من أصل ٣٢ وزارة تتولاها النساء و ٨ نساء بدرجة وكيل وزير و ٨٦ بدرجة مدير عام، و ٢١٥ امرأة في منصب خبير أو معاون مدير عام و ٣٣ في منصب مستشار أو مفتش عام، ومن جانب آخر فإن نسب تحقق انجاز الألفية كان حوالي ٣٨ %لتمثيل النساء في البرلمان للعام ذاته .

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للاحصاء أن حوالي ٨٥ % من النساء كان رأيهن أن تشارك المرأة كناخبة في الانتخابات و ٦٨ % منهن يعتقدن بإمكان مشاركتها كمرشحة، في حين أن من بين اللائي رأين أنه لا يجب المشاركة في الانتخابات سواء كمرشحة أو ناخبة نجـــد أن ٤٢ % تقريباً منهن يعتقدن أن هذا شأن يخص الرجال أو أنه يجب ألا تتدخل المرأة في السياســة 20 % ، تختلف مستويات المشاركة السياسية تبعاً لعناصر مختلفة منها طبيعة الحالة الزواجية للمرأة ومستوى الثقافة السائدة في المجتمع أو البيئة التي تعيش بها المرأة .ونظراً لأن تمكين المرأة يتأثر بشكل مباشر ومهم بحالتها الزواجية مما يحدد موقعها في الأسرة والمجتمع

وذلك تماشيا مع أدوار النساء والرجال المنمطة السائدة التي تركز على الدور الإنجابي والأسري للمرأة، فسوف نتناول مشاركتها السياسية عبر تباين حالتها الاجتماعية وتأثر هذا المتغير بالمنطقة والبيئة وتركيب الأسرة فضلا عن العوامل الفردية الخاصة بها.

يقاس التمكين السياسي بحسب رأي الداعين إليه، بعدد المقاعد البرلمانية المتاحة للرجال مقارنة بالنساء، وأيضًا مشاركة النساء في منظمات المجتمع المدني؛ كالأحزاب، والنقابات، والمنظمات الأهلية وغيرها. (الجهاز المركزي للاحصاء ، ٢٠١١، ٢٢)
وفي إطار التمكين السياسي للمرأة، طالب مؤتمر بكين ١٩٩٥ بتخصيص مقاعد برلمانية للمرأة في البرلمانات، (وهو ما يطلق عليه مشروع الكوتا)، ودعا هذا المشروع إلى ضرورة رفع التمثيل النسائي إلى نسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة ببلوغ العام ٢٠٠٥، واتخذت عدد من الدول العربية قرارات متقدمة في هذا الصدد. " (خضر ، ٢٠١٣، ٤٧)

من خلال ما ذكر سابقاً قامت الباحثتان بعمل مقارنه بين انواع تمكين المرأة.

وجه المقارنه	أنواع التمكين		
	التمكين الإقتصادي	التمكين الإجتماعي	التمكين السياسي
المفهوم العام	حصول المرأة على دخل منتظم من خلال حصولها على عمل.	ممارسة المرأة لجميع صلاحياتها داخل أسرتها وخارج البيئة المحيطه بها.	حصول المرأة على مقاعد برلمانية وفي الاحزاب والمجالس والمنظمات
الغرض منه	– التخلص من الفقر – مساعده الرجل في تحمل عبء الحياة. – حل المشكلات الماديه التي تواجه المرأة	– حصول المرأة على الحريه الكامله في ممارسة حقوقها. – تعزيز استقلالية المرأة	– مساواه المرأة بالرجل في الحصول على مقاعد سياسيه ومشاركتها في ابداء الرأي.

سادسا: تمكين المرأة في القوانين والتشريعات

اكتسبت قضية تمكين المرأة اهتماما كبيرا في العقود الأخيرة نتيجة الجهود الحثيثة التي بذلتها المرأة في مختلف أنحاء العالم دفاعا عن حقوقها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان وسعيا إلى جعلها قادرة وفاعلة في أهداف التنمية.

أدى التزام الأمم المتحدة بقضايا المرأة من خلال تنظيم المؤتمرات الدولية واعتماد الاتفاقيات المناهضة للتمييز إلى إحداث تغيير مهم في نهج معالجة قضايا المرأة إذ تحول من نهج يرتكز على الرعاية إلى نهج يهدف إلى تمكين المرأة.

ان التمكين هو " وضع المزيد من الموارد والقدرات في متناول الأفراد بحيث يستطيعون المشاركة في المؤسسات التي تعنى بحياتهم والتفاوض معها والتأثير فيها ومراقبتها ومحاسبتها " وهذا يتطلب زيادة الموارد المالية والاقتصادية التي يمكن للأفراد الوصول إليها والتصرف بها" على وفق تعريف البنك الدولي.

غير إن المرأة لا تحظى بالإمكانات الكافية للوصول إلى الموارد والتصرف بها ولا تحظى بفرص متكافئة لإطلاق قدراتها وإمكاناتها ولعل في ذلك تفسير للفوارق بين الجنسين التي تنتشر في مختلف أنحاء العالم بما في ذلك البلدان العربية بالرغم من بعض الاستثناءات، وتضاف غالى هذه القيود المعايير الاجتماعية المقيدة والتقاليد الثقافية وأنماط توزيع الأدوار بين المرأة والرجل وهذه العوامل كلها تعيق عملية تمكين المرأة.

عند مراجعة القوانين والتشريعات العراقية ..نجد هناك عدد من القوانين والتشريعات التي راعت حق المرأة وضمنت مشاركتها في الحياة العامة فضلا عن مساهمتها الاقتصادية والاجتماعية التزاما بالمواثيق الدولية كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وذلك من خلال إزالة الأحكام التمييزية في القوانين وتنفيذ التشريعات التي تحظر التمييز وتعاقب عليه كما تدعو الاتفاقية الدول الأطراف الى سن القوانين اللازمة او اتخاذ التدابير المناسبة الأخرى لكفالة تنمية المرأة والنهوض بها بصورة كاملة لتتمكن من ممارسة ما لها من حقوق الإنسان على قدم المساواة مع الرجل. اقر الدستور العراقي في المادة (١٤) مبدأ المساواة وعدم التمييز بسبب الجنس أو العرق او القومية أو الأصل أو اللون او الدين او المذهب ، والمادة (١٦) اكدت على مبدأ تكافؤ الفرص وكفالة الحقوق لجميع العراقيين والذي كان المدخل للتمكين الاقتصادي للمراة وضمن حق المرأة في الممارسات السياسية من خلال اعتماد الكوتا في السلطات التشريعية، اما عن القوانين والتشريعات الوطنية فقد راعى قانون الاحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته حق المراة ومساواتها بالرجل في نواحي عدة وكفل قانون حق الزوجة المطلقة في السكن رقم (٧٧)لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته اللاحقة حق الزوجة المطلقة في السكن، وضمن قرار (٤٥٦) لسنة ١٩٨٥ حق الام العراقية التي التحقت بأولادها المسفرين الاحتفاظ بالجنسية العراقية، وحدد قرار (١١٧٠) لسنة ١٩٧٧ تسجيل الدار السكنية عند وفاة احد الزوجين بدون وارث باسم الزوج الاخر، قرار (١٥٣٤) لسنة ١٩٧٩ القاضي بمنح الام الموظفة والعاملة اجازة امومة لمدة ستة اشهر، قرار (٧٢٧) لسنة ١٩٨٧ القاضي بتمتع الام العراقية الموظفة في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي التي تلد توأما باجازة امومة خاصة براتب لمدة سنة كاملة، قرار (٨٨٢) لسنة ١٩٨٧ القاضي باعتبار اجازة الامومة المقررة للام الموظفة براتب تام لمدة ستة اشهر الاولى وبنصف راتب لمدة الستة اشهر الثانية، قانون (١٢)

لسنة ٢٠٠٧ القاضي بتعديل قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل (قانون العدة الشرعية) القاضي باستحقاق الموظفة المتوفي زوجها اجازة عدة لمدة (١٣٠) يوما براتب تام وغيرها من القوانين والقرارات الداعمة لحق المراة الاقتصادي والاجتماعي باتجاه التمكين وبصورة مستدامة ...

كما كفلت قرارات دولية حق المرأة في أوقات النزاع كقرار مجلس الأمن (١٣٢٥) لسنة ٢٠٠٠ حول المرأة والأمن والسلام والتوصية (٣٠) لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فضلا عن قرارات مجلس الأمن رقم(١٨٢٠)لسنة ٢٠٠٨ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته (٥٩١٦) المعقودة في ١٩ حزيران ٢٠٠٨ والذي يؤكد التزامه بالتنفيذ الكامل للقرارات (١٣٢٥) لسنة ٢٠٠٠ وغيرها من قرارات القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء بوسائل منها وضع حد للإفلات من العقاب والحد من حماية المذنبين، والقرار رقم(١٨٨٨)لسنة ٢٠٠٩ الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته ٦١٩٥ المنعقدة في ٣٠ ايلول ٢٠٠٩ والذي يؤكد التزامه بالقرارات السابقة حول مناهضة العنف الجنسي ضد النساء ،وقرار (١٨٨٩) لسنة ٢٠٠٩الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦١٩٦ المعقودة في (٥) تشرين الاول ٢٠٠٩ والذي يجدد الالتزام بالقرارات أعلاه ويسترشد بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، وقرار (١٩٦٠) لسنة ٢٠١٠ الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته (٦٤٥٣) المعقودة في (١٦) كانون الاول ٢٠١٠ ، وقرار (٢١٠٦) لسنة ٢٠١٣، قرار (٢١١١) لسنة ٢٠١٣ ، اذ تختص القرارات أعلاه بالمرأة في أوضاع النزاعات والعنف والاتجار وغيرها من الأمور التي تواجه المرأة في الأوضاع الاستثنائية ولقد صادق العراق على جميع هذه الاتفاقيات والقرارات ويعمل على تحقيقها من خلال خططه واستراتيجياته المتعلقة بقضايا المراة ومن الجدير بالذكر ان العراق تبنى خطة تنفيذ الإعلان المشترك بشان منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي له بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة عام ٢٠١٨.

اضافة الى القوانين اعلاه هناك قوانين اخرى ذات صله بتمكين المراة كقانون الحماية الاجتماعية رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ الذي يسهم في توفير الحماية المالية للمراة الارملة والمطلقة والمهجورة والعزباء(المراة غير المتزوجة التي بلغت الخامسة والثلاثين من العمر) والفتاة البالغة غير المتزوجة وهي من بلغت الثامنة عشر من العمر وكانت فاقدة للابوين وليس لها معيل شرعي. بالاضافة الى قانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥ الذي تضمن فقرات تخص المراة العاملة والحمايات القانونية التي يوفرها لها بهذا الاتجاه وتنظيمه العلاقة بين العمال واصحاب العمل لاسيما العاملين في القطاع الخاص والمواد التي تعالج التمييز في الاستخدام والمهنة سواء كان بسبب الجنس او الاصل او الراي او المعتقد او الدين او المذهب او الوضع الصحي او الاقتصادي، ومنع القانون التحرش الجنسي او اي سلوك اخر يؤدي الى نشوء بيئة عمل ترهيبية اضافة الى ما تضمنه القانون حول الاجازات مدفوعة الاجر الممنوحة للعاملات على وجه الخصوص منها السنوية ٢١يوما واجازات الحمل والوضع (٩٨) يوما والامومة (سنة بدون اجر) والعدة للمتوفي زوجها (١٣٠) يوما وباجر تام ومنع عمل المراة ليلا الا في استثناءات قليلة جدا وضمان عودة المراة الى عملها بعد انتهاء اجازات الحمل والوضع والامومة اضافة الى منع عمالة الاطفال واجبار المراة على القيام باعمال شاقة.

المبحث الثاني : واقع التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة العراقية

تنامى وجود المرأة في المجال العام سواء بوصفها فاعلة سياسيا او في الحركات الاجتماعية او اقتصاديا ... كما يتزايد ظهورها في قوة العمل المأجورة كاستجابة واقعية لالتحاقها بالتعليم والذي يعد تعبيرا حقيقيا لمساعي تمكين المرأة في العراق ...استنادا الى ما تقدم فان استقراء الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة يدعم وضع خطط مستقبلية تصب في هدف تمكينها، وفيما يلي وصفا لهذا الواقع خلال السنوات الاخيرة وفق المحاور الاساسية للتمكين ...

اولا : التمكين الاقتصادي للمرأة

- بلغ معدل النشاط الاقتصادي في العراق (٤٢.٨%) حسب بيانات مسح رصد وتقويم الفقر في العراق لسنة ٢٠١٧ حيث تظهر النساء اقل نسبة في النشاط الاقتصادي من الذكور فقد بلغت نسبة الاناث (١٢.٦%) في حين بلغت نسبة الذكور (٧٢.٧%) اما معدل البطالة فالاناث اكثر من الرجال على مستوى العراق تظهر البطالة بمعدل (١٣.٨) منهم الذكور (١٠.٩) والاناث (٣١.٠) كما مبين في الجدول ادناه:

جدول (١) معدل النشاط الاقتصادي والبطالة لسنة ٢٠١٧

مستوى التفصيل	معدل النشاط الاقتصادي %			معدل البطالة		
	ذكور	اناث	الاجمالي	ذكور	اناث	الاجمالي
امي	٦٤.٥	٥.٤	٢٣.٤	١٣.٩	١٨.٥	١٤.٦
يقرأ او يقؤا ويكتب	٨٢.٠	٣.٤	٣٨.٨	١٢.٥	٣٣.١	١٣.٥
ابتدائية	٧٥.٠	٤.١	٤١.٥	٩.٥	٢٧.٧	١٠.٤
متوسطة	٥٩.٥	٤.٤	٣٤.٥	١٢.٦	٤١.٤	١٤.٢
اعدادية او مهنية	٥٩.٦	١٣.٤	٤٠.٩	٨.٣	٢٧.٤	١٠.٩
دبلوم معهد	٩٢.٥	٦٩.٠	٨٢.٤	٩.٠	٢٨.٤	١٦.٠
بكالوريوس فاعلى	٨٨.١	٧٣.٨	٨٢.٣	١١.٦	٣٥.١	٢٠.٢
حضر	٧٢.٣	١٣.٩	٤٣.١	١٠.٥	٣٢.٣	١٤.٠
ريف	٧٤.١	٨.٦	٤١.٨	١١.٩	٢٤.٥	١٣.٢
العراق	٧٢.٧	١٢.٦	٤٢.٨	١٠.٩	٣١.٠	١٣.٨

المصدر : مسح رصد وتقويم الفقر في العراق (٢٠١٧)

- شهدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطوراً سريعاً خلال العقد الماضي ، بيد أن النساء في البلدان النامية على وجه الخصوص لم تستفد بالكامل من هذه التكنولوجيات الجديدة.

تكمن أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليوم إمكانية تأمين مجال أوسع للحصول على المعلومات والاتصالات في أوساط الفئات المهمشة الذين يعانون نقصاً في الخدمات.

ان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الوسيلة المناسبة لسدّ الفجوة الرقمية ، بما يساعد النساء على زيادة مشاركتهن في العمليات المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتتّسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالقدرة على الوصول إلى تلك النساء اللواتي لم تصل إليهن أي وسيلة من وسائل الإعلام الأخرى، وبالتالي تمكينهن

من المشاركة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، واتخاذ قرارات واعية بشأن القضايا التي تؤثر في حياتهن .ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تتيح للنساء قدراً أكبر من السيطرة، إبتداءً من توزيع المياه على المستوى القروي، وصولاً إلى الترشّح للانتخابات المحلية والحصول على فرص التعلم مدى الحياة، وعلى هذا الأساس، يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تُستخدم في التاثير في علاقات القوة غير المتكافئة ولا يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تحقّق المساواة بين الجنسين، أو أن تضع نهايةً للفقر، لكن بمقدورها أن تكون أداةً للعمل الاجتماعي والتغيير الإيجابي. في ضوء ذلك، ياتي دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة من خلال تحفيز وتعميق المعرفة التقنية والخبرة لدى النساء المهنيات وتطوير السياسات التي يتعيّن إرساؤها وتحديد الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتوسيع انتشار نماذج الأداء الجيّد.

تُظهر التجارب الدولية والإقليمية أن النساء اكتسبن المزيد من الاحترام في مجتمعاتهن المحلية، بسبب مهاراتهن المكتسبة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المركز، حيث تعلّمن استخدام الكمبيوتر وتجميع المعلومات وتوزيعها على السكان المحليين .وأدى ذلك إلى مزيد من الاحترام على مستوى الأسرة والمجتمع، وقد شعرت النساء الأصغر سنّاً بقدرتهنّ على مقاربة سوق العمل بثقة أكبر من ذي قبل .فقد أعانهنّ اكتساب مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إيجاد فرص عمل وزيادة الدخل، فأصبحت المرأة أكثر إبداعاً، وتمكّنت من إحراز التضامن بين النساء داخل المجتمع.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اصبحت اكثر انتشارا واعتماداً عليه في الوطن العربي كوسيلة باتجاه التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لكنها أيضاً مجال يتعرض فيه النساء والفتيات لخطر الاستبعاد من الفرص ، بسبب الفقر والأمية وعدم الحصول على فرص التعلّم والتدرّب وعدم توفر الوقت نتيجةً لأدوارهن المتعددة داخل الأسرة والمجتمع. كما إن فرص وصول المرأة في الدول العربية إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدامها لها، لا تزال محدودة وتسبب اتساع الفجوة بين الجنسين، اذ أن نسبة النساء منخفضة إلى (٤%) من مستخدمي الإنترنت في الدول العربية، وهي نسبة من أدنى المعدلات في العالم من حيث الكمّ .

تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة قوية بيد النساء للتغلب على التمييز، ولتحقيق المساواة بين الجنسين، والرفاه، والمشاركة في القرارات التي تؤثر في نوعية حياتهن ومستقبل مجتمعاتهن. فعلى سبيل المثال، تُعدّ هذه التكنولوجيا عاملاً مساعداً في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، وتعزيز جهود الحدّ من الفقر، وتحسين نوعية الحياة، وضمان الاستدامة البيئية، وللنساء دور اساسي في تحقيق هذه الأهداف، نظراً لحقيقة كونهنّ يلعبن دورا اساسيا في تنمية المجتمعات فهنّ المسؤولات عن التغذية الأسرية، فضلا عن دورهن في تنمية العديد من المشاريع التنموية على المستوى المحلي.

على مدى العقدين الماضيين، تزايدت معدّلات نشاط النساء في قطاع الأعمال الحرة، إذ تمتلك النساء في الاقتصادات المتقدمة أكثر من(25 %) من مجموع الشركات . ويتزايد عدد الشركات التي تملكها النساء في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية، بسبب إدخال واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حياتهن اليومية .

ذلك أن هذه التكنولوجيا تمكّن النساء من الاطلاع على خدمات الاتصالات،وخدمات البث ووسائل الإعلام والتي، من حيث العائد، تخلق أسواقاً لمنتجاتهن وخدماتهن.
لقد مكّن الوصول الأفضل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والانتفاع من فوائدها، النساء من تحسين قدرتهن على المنافسة، غير أن العديد من الخطوات يتعيّن اتخاذها لتطبيق تمكين المرأة العربية بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في سبيل التوصل إلى أفضل نماذج الأداء.
ان تكنولوجيا المعلومات في العراق اليوم متاحة وبامكان الوصول اليها واستخدامها في المناطق الحضرية بنسب اعلى من المناطق الريفية لكن تبقى العادات الموروثة وتقاليد المجتمعات تلعب دورا في تعثر استخدام المراة لهذه التكنولوجيا والتي ستؤثر بدورها على فرص تمكينها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ثانيا : التمكين الاجتماعي للمرأة

١- صحة المرأة بما يدعم دورها التنموي

نسبة الولادات التي تجري بأشراف موظفي الصحة الاختصاص :

حافظ مؤشر نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي الصحة على مستوياته خلال السنوات (٢٠٠٩-٢٠١٢) عند نسبة (٨٩%)، إلا انه انخفض في عام ٢٠١٣ ليصل الى (٨٧%) وعاد ليرتفع في عام ٢٠١٤ ويستمر المنحى صعودا ليبلغ اعلى مستوياته في عام ٢٠١٥ وبنسبة (٩٥%)...وكما موضح في الشكل (١)

الشكل (١) نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي الصحة للسنوات (٢٠٠٩-٢٠١٧)

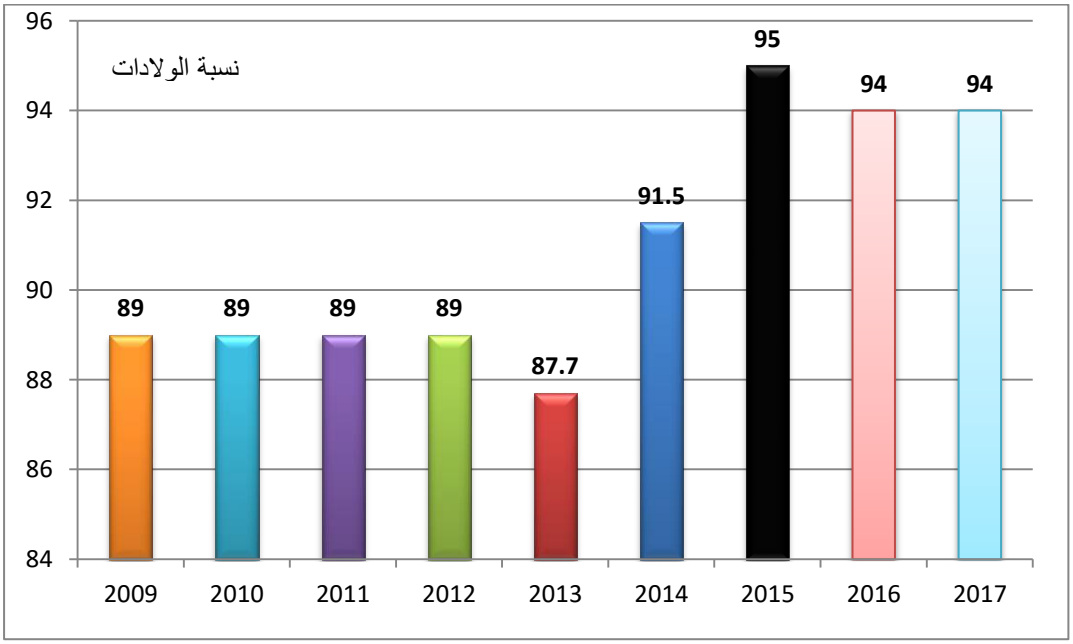

المصدر : بيانات وزارة الصحة

نسبة التغطية التحصينية للحوامل "الجرعة الثانية فأكثر "

تعد التغطية التحصينية للحوامل من العوامل المهمة لحماية المرأة خلال فترة الحمل والفترات التي تليها وعلى الرغم من اهمية هذا المؤشر إلا ان نسبته تذبذبت خلال السنوات الاخيرة، اذ أشرت اعلى نسبة في عام ٢٠١١ وبواقع (٧٥%) ، وبدأت هذه النسبة بالانخفاض في السنوات التي تلتها لتصل الى ادنى مستوياتها في عام ٢٠١٥ وبواقع (٣٥%) وهو ما يشير الى تأثر هذه النسبة بالوضع الأمني والمحددات المالية.

الشكل (٢) نسبة التغطية التحصينية للحوامل للجرعة الثانية فأكثر للسنوات(٢٠٠٩-٢٠١٧)

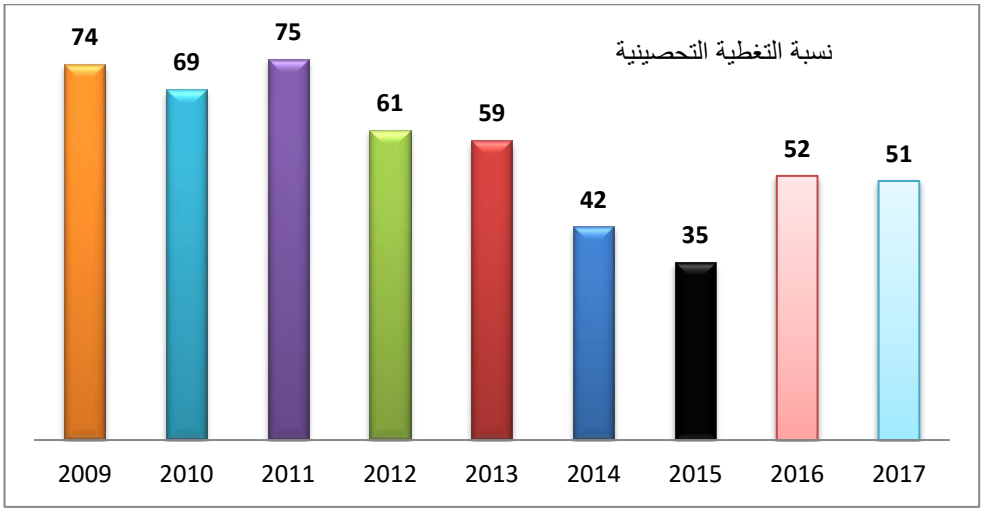

المصدر : بيانات وزارة الصحة

وفي السياق ذاته كانت حركة مؤشر نسبة التغطية التحصينية للنساء في سن الإنجاب (١٥-٤٩) سنة وتحديدا للجرعة الثانية فأكثر إذ بلغت اعلى نسبة في عام ٢٠١١ وبواقع (٣٥%)... في الوقت الذي اشر عام ٢٠١٥ ادنى نسبة وبواقع (٩%) وهي نسبة محدودة جدا، الا انها عادت للارتفاع التدريجي بعد ذلك.

الشكل (٣) نسبة التغطية التحصينية للنساء في سن الانجاب (١٥-٤٩) سنة للجرعة الثاني فأكثر للسنوات (٢٠٠٩-٢٠١٧)

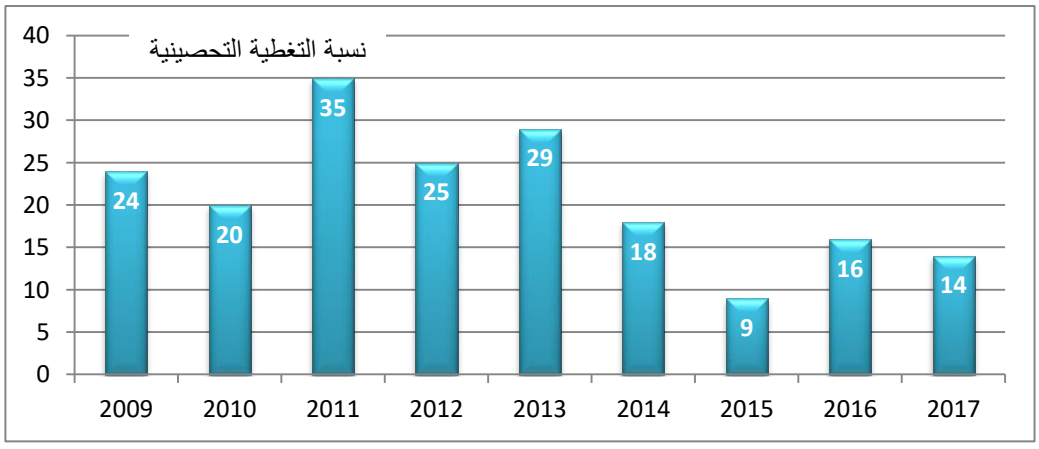

المصدر : بيانات وزارة الصحة

نسبة الاصابة بسرطان الثدي لدى النساء

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الصحية المهمة والتي ارتفعت نسبها خلال السنوات الاخيرة نتيجة للمحددات البيئية وتأثير العمليات الارهابية على الحالة الصحية بصورة عامة وعلى الامراض السرطانية بصورة خاصة ... ومن الشكل ادناه نلاحظ ارتفاع نسبة الاصابة بسرطان الثدي لدى النساء لتبلغ اعلى نسبها في عام ٢٠١٥ وبنسبة (٣٠.٦%)

الشكل (٤) نسبة الاصابة بسرطان الثدي لدى النساء للسنوات (٢٠٠٩-٢٠١٧)

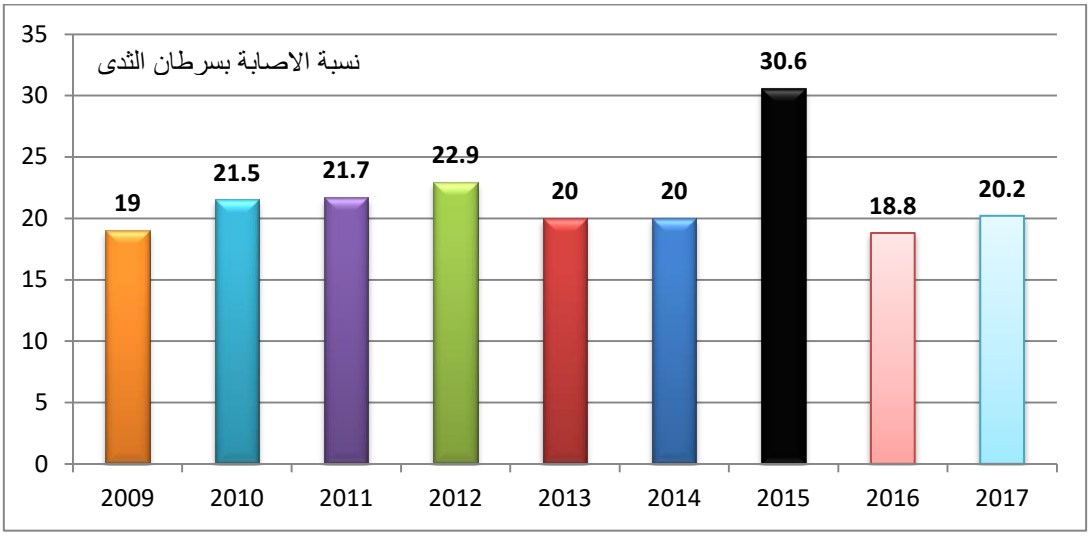

المصدر : بيانات وزارة الصحة

٢- تعليـــــــــــم المرأة

إن تعميم الحصول على التعليم الأساسي لجميع الأطفال وتحصيلهم على التعليم الابتدائي هو احد أهم اهداف التنمية المستدامة فالتعليم مطلب أساسي وحيوي لمكافحة الفقر وحماية الطفولة من العمل المحفوف بالمخاطر .فقد شهد العراق تحسنا ملحوظا في السنوات الأخيرة في نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي ولكلا الجنسين ، كذلك شهد تحسن في الإلمام بالقراءة والكتابة لكن على الرغم من هذا التحسن هناك فجوات في المؤشرات التعليمية بين الجنسين حيث تشير المؤشرات إلى درجة التفاوت في الالتحاق في التعليم بين المناطق الحضرية والريفية وتتفاوت المؤشرات التعليمية في الالتحاق في المدارس الابتدائية والثانوية بين المجموعات السكانية في المناطق نفسها بحسب الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، وعليه وضعت إجراءات في الاستراتيجيات الوطنية للمرأة والطفل بالعراق في مجال التعليم منها:

- اعتماد سياسة تربوية تفرض إلزامية التعليم حتى مرحلة التعليم المتوسط.
- مواكبة عملية تطوير المناهج التربوية.
- إشراك المرأة في وضع سياسة تربوية في جميع مراحل التعليم

معدلات الالتحاق للمراحل الدراسية " رياض الاطفال والابتدائي والمتوسطة والإعدادي

كانت معدلات التحاق الذكور اعلى من الاناث بصورة عامة وللمراحل الدراسية الابتدائية والمتوسطة والثانوية وكما موضح في الجدول ادناه ... ومن مراجعة مؤشرات الجدول ...يتضح تأثير الاوضاع الاقتصادية والأمنية والاجتماعية على تعليم الاناث بصورة خاصة اذ تراجع اهتمام العوائل بزجهن بالدراسة للمراحل الدراسية اعلاه وهو ما يعكس النظرة الذكورية التي ما تزال مسيطرة على العوائل العراقية... يستثنى من ذلك مرحلة رياض الاطفال التي سجلت الاناث فيها معدلات التحاق اعلى من الذكور...ومن الجدير بالذكر ان معدلات التحاق الاناث للمرحلة الابتدائية اخذت بالتزايد تدريجيا بدءا من عام ٢٠١٢ وبصورة مضطردة وان بقيت ادنى من معدلات التحاق الذكور... وقد تم تسجيل اعلى معدل التحاق للاناث للعام الدراسي (٢٠١٤-٢٠١٥) وبمعدل (١٠٧) للمرحلة الابتدائية يقابلها (١١٢) للذكور للمرحلة ذاتها والعام الدراسي ذاته.

جدول (٢) معدلات التحاق للمراحل " رياض الاطفال والابتدائي والمتوسطة والإعدادية"

السنة	رياض الاطفال		المرحلة الابتدائية		المرحلة المتوسطة		المرحلة الاعدادية	
	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات
2010/2009	7	8	112	98	78	54	36	30
2011/2010	10	9	109	96	75	52	39	31
2012/2011	10	10	112	99	85	55	43	34
2013/2012	11	12	111	106	90	60	46	36
2014/2013	12	13	111	106	91	63	46	36
2015/2014	12	13	112	107	95	72	47	41
2016/2015	12	12	110	104	97	70	51	44
٢٠١٧/٢٠١٦	١١	١١	٩٥	٩٠	٥٦	٥٤	٢٨	٣١
٢٠١٨/٢٠١٧	١١	١١	٩٣	٩٠	٥٨	٥٨	٣٢	٣٧

المصدر : بيانات وزارة التربية

نسب التسرب للمراحل الدراسية (الابتدائية والمتوسطة والثانوية)

على الرغم من محدودية التحاق الاناث مقابل الذكور في المراحل الدراسية ظهر في المقابل نسب تسرب اعلى للإناث مقارنة بالذكور والتي تناسبت طرديا مع تطور المراحل التعليمية ...اذ سجلت نسب تسرب الاناث ارتفاعا مقابل الذكور في المرحلة الابتدائية وارتفعت هذه الفروقات في المرحلة المتوسطة وقد تم تسجيل اعلى نسبة تسرب للإناث للمرحلة المتوسطة في العام الدراسي (٢٠١٦/٢٠١٥) وبنسبة (٤.٧) يقابلها (٣.٦) للذكور للمرحلة والعام الدراسي ذاتهما.

جدول (٣) نسب التسرب للمراحل الدراسية " الابتدائي والمتوسطة والاعدادي "

السنة	المرحلة الابتدائية		المرحلة المتوسطة		المرحلة الاعدادية	
	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات
2010/2009	2.6	3.2	3.8	4.9	2.1	3.2
2011/2010	2.3	2.8	3.8	3.8	1.8	2.7
2012/2011	1.8	2.3	2.1	3.6	1.9	2.7
2013/2012	1.6	2.2	2.2	3.7	1.5	2.6
2014/2013	1.6	2.1	2.4	3.2	1.4	2
2015/2014	1.6	1.9	2.7	4	1.4	1.7
2016/2015	2	2.5	3.6	4.7	1.8	1.9
٢٠١٧/٢٠١٦	١.٩	٢.٣	٣.٢	٤.٣	١.٧	١.٨
٢٠١٨/٢٠١٧	١.٨	٢.٢	٣.١	٤.١	١.٦	١.٧

المصدر : بيانات وزارة التربية

المسجلين للمراحل الدراسية " رياض اطفال ، الابتدائية ، المتوسطة ، الاعدادية"

عند مراجعة مؤشر نسب المسجلين للمراحل الدراسية كافة نجد ان الاتجاه العام لحركة المؤشر تظهر محدودية اهتمام العوائل بالتمكين المعرفي للإناث مقابل الذكور اذ ظهرت نسب المسجلين الذكور اعلى من الاناث بصورة عامة للمراحل الدراسية (رياض الاطفال، الابتدائية ، المتوسطة ، الثانوية) وكما موضح في الجدول ادناه... وقد تم تسجيل اعلى نسب للإناث المسجلين في مرحلة رياض الاطفال في الوقت الذي تناقصت فيه تدريجيا مع تطور المراحل الدراسية .

جدول (٤) نسب المسجلين للمراحل الدراسية " رياض اطفال، الابتدائية، المتوسطة، الاعدادية"

السنة	رياض الاطفال		المرحلة الابتدائية		المرحلة المتوسطة		المرحلة الاعدادية	
	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات
2010/2009	50.9	49.1	54.6	45.4	60.1	39.9	55.6	44.4
2011/2010	50.8	49.2	54.4	45.6	60.1	39.9	56.3	43.7
2012/2011	53.5	46.5	54.2	45.8	61.5	38.5	56.5	43.5
2013/2012	50.2	49.8	53.8	46.2	61.2	38.8	57.1	42.9
2014/2013	50.4	49.6	53.6	46.4	60.2	39.8	56.6	43.4
2015/2014	50.6	49.4	53.2	46.8	58.7	41.3	55.0	45.0
2016/2015	50.2	49.8	52.9	47.1	58.4	41.6	54.7	45.3
٢٠١٧/٢٠١٦	٥٠.٣	٤٩.٧	٥٣.١	٤٧.٣	٥٨.٨	٤٢.١	٥٤.٩	٤٥.٥
٢٠١٨/٢٠١٧	٥١.٢	٥٠.١	٥٣.٢	٤٧.٨	٥٩.١	٤٢.٧	٥٥.١	٤٦.٢

المصدر : بيانات وزارة التربية

في السياق ذاته كان اتجاه حركة مؤشر نسب الطلبة المسجلين في مرحلة التعليم المهني والتي اظهرت ان نسب المسجلين الذكور اعلى من الاناث وبفارق واضح علما ان اعلى نسبة من المسجلين الاناث الى الذكور بلغت (٣٠%) وقد تم تسجيلها في العام الدراسي (٢٠١٨/٢٠١٧) وادنى نسبة من المسجلين الاناث الى الذكور تم تسجيلها في العام الدراسي (٢٠١٧/٢٠١٦) وبواقع (٢٢.٧%)... كما موضح في الشكل (٥)

الشكل (٥) نسب المسجلين لمرحلة التعليم المهني للسنوات (٢٠٠٩-٢٠١٨)

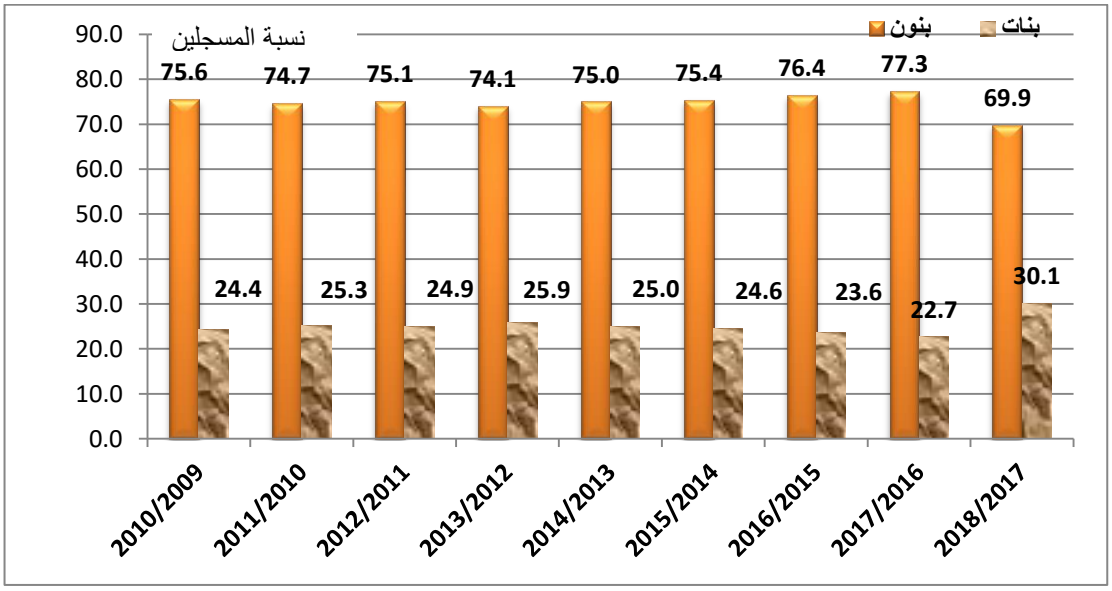

المصدر : بيانات وزارة التربية

مما تقدم يلاحظ ان اهتمام المجتمع العراقي بالتعليم واكتساب المعرفة للاناث مقارنة بالذكور يتطلب تسليط الضوء عليه كمشكلة تتطلب البحث والوقوف على اسبابها لإيجاد البرامج الفاعلة للحد من الفجوة المعرفية بين الاناث والذكور وإكساب الاناث القاعدة المعرفية اللازمة لتكوين اسر قادرة على مواجهة الازمات وتنشئة اجيال ممكنة علميا ومعرفيا.

٣- الحماية والاوضاع الاجتماعية

تباين عدد المشمولات بشبكة الحماية الاجتماعية خلال السلسلة السنوية (٢٠١٠-٢٠١٨) نظرا لمرور العراق بمتغيرات امنية وديموغرافية اثرت على الفئات المشمولة بالحماية الاجتماعية من النساء كالأرامل والمعيلات وغيرها.

الشكل (٦) عدد المشمولات والمشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية للسنوات(٢٠١٠-٢٠١٨)

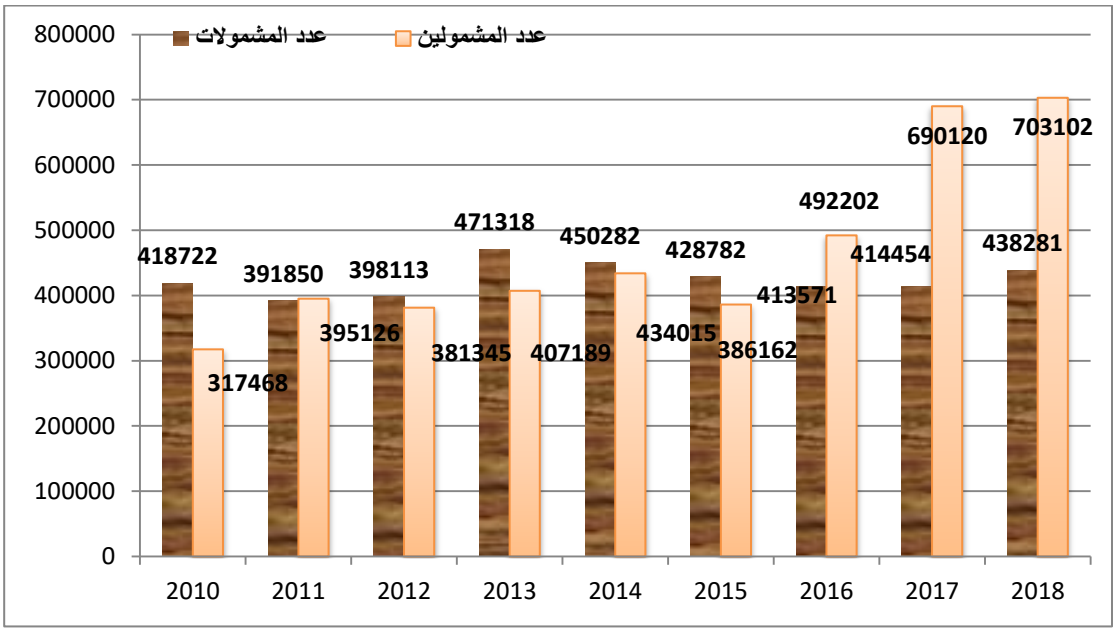

المصدر : بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

- بلغت نسبة النساء اللاتي يترأسن اسر وفق مسح تقييم الامن الغذائي والهشاشة في العراق لعام ٢٠١٦ (١٠.٥%) على المستوى الوطني علما ان اعلى نسبة للنساء اللاتي يتراسن اسر تم تسجيلها في العاصمة بغداد وبواقع (١٣.٦%)تلتها محافظة السليمانية وبنسبة (١٢.٣%)...كما ان هذه النسبة سجلت ارتفاعا عن ما تم تسجيله في عام ٢٠١٣ والبالغة (١٠.٢%) وفق نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الامهات لعام ٢٠١٣ والذي اشر ايضا ان اعلى نسبة للأسر التي تترأسها نساء في محافظة ديالى بنسبة (١٢.٨%).

- يعد الزواج المبكر من الظواهر الشائعة في المجتمع العراقي فقد بلغت نسبة الفتيات المتزوجات بعمر أقل من 18 سنة حسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات الجولة السادسة (MICS 6) لسنة 2018 على مستوى العراق (24.8 %) وفي المناطق الحضرية (28 %) وفي المناطق الريفية بلغت(27.6 %) أما على مستوى المحافظات تعد محافظة ميسان من أعلى المحافظات في تزويج الفتيات بعمر اقل من 18سنة حيث بلغت (٣٥%) واقل نسبة في محافظة كركوك حيث بلغت (١٥.٩%).
- بلغت اعلى عدد لحالات الزواج المسجلة (٢٤٨٧٤٠) حالة زواج في عام ٢٠١٧ ومن ملاحظة الشكل (٧) نجد انخفاض منحى الزواج خلال سنوات البحث لتبلغ ادنى مستوياتها في عام ٢٠١٤ والذي شهد عمليات ارهابية وتخلخل امني انعكس سلبا على

المجتمع وانعكس جليا بانخفاض حالات الزواج لتبلغ (١٩٠٠٢٦) حالة زواج ...إلا انها عادت الى الارتفاع خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ وكما يظهر في الشكل البياني ...

شكل (٧) عدد حالات الزواج والطلاق في العراق للسنوات (٢٠٠٩-٢٠١٧)

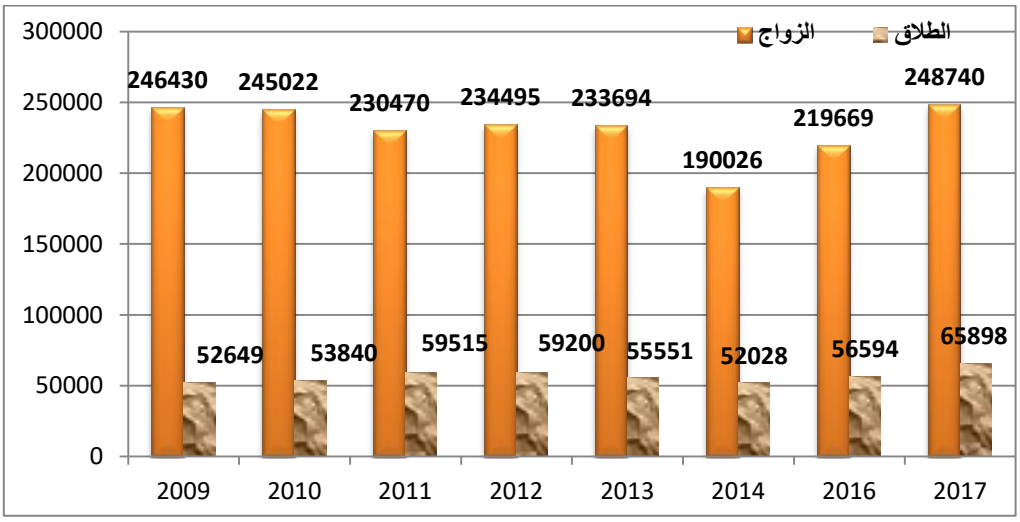

المصدر : الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة تمكين المرأة

- يقابل حالات الزواج حالات طلاق وهي ادنى وعلى الرغم من ان بيانات مجلس القضاء الاعلى تؤشر ارتفاع هذه الحالات لتبلغ اعلى مستوياتها في عام ٢٠١٧ وبعدد (٦٥٨٩٨) حالة طلاق...وان ادنى حالات طلاق تم تسجيلها في عام ٢٠١٤ وبواقع (٥٢٠٢٨) ، كما ان عام ٢٠١٦ شهد ارتفاعا ملحوظ لحالات الطلاق والتي تعود اسبابها الى الزواج المبكر وانعكاس الوضع الاقتصادي على الاسرة فضلا عن ضياع القيم الاسرية لدى بعض الشباب في المجتمع بصورة عامة.

الشكل (٨) عدد حالات الطلاق في العراق للسنوات (٢٠٠٩-٢٠١٧)

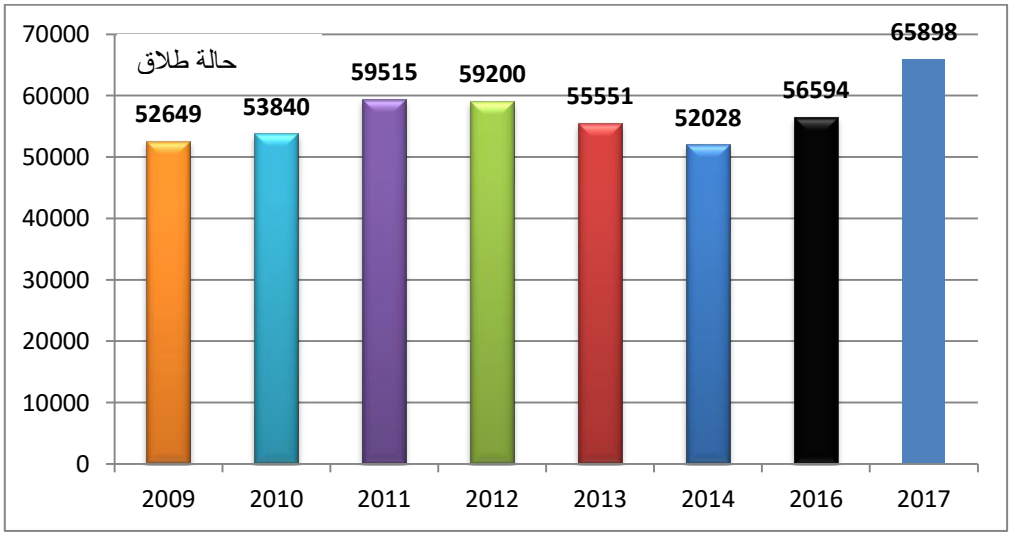

المصدر : الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة تمكين المرأة

شهد المجتمع العراقي حالات عنف اسري متزايد بلغ اعلى مستوياته في عام ٢٠١٦ وبعدد (٨٥٥٢) حالة عنف اسري وفق ما تم تسجيله من القضايا التحقيقية المسجلة في اقسام حماية الاسرة والطفل من العنف الاسري في العراق وكما يظهر من الشكل (٩) وهو ما يشير الى مشكلة حقيقية تواجه النساء في المجتمع العراقي تتطلب التدخل والتوعية باهمية حماية المراة وتوفير المراكز المتخصصة لحماية النساء وتوفير الدعم النفسي المناسب لهن.

الشكل (٩) عدد القضايا التحقيقية المسجلة والمنجزة والمتبقية في اقسام حماية الاسرة والطفل من العنف الاسري في العراق للسنوات (٢٠٠٩-٢٠١٧)

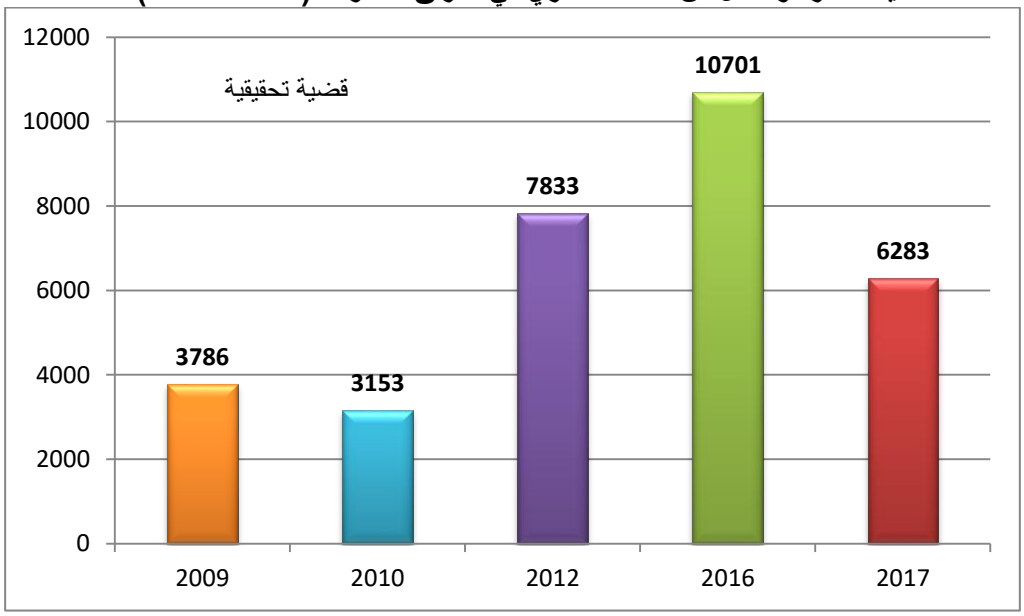

المصدر : الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة تمكين المرأة

كما سجلت الشرطة المجتمعية في وزارة الداخلية دعاوى اعتداء على المرأة وبواقع (١٠٧٠١) دعوة في عام ٢٠١٦ مصنفة وفق الاتي:

جدول (٥) تفاصيل الاعتداء على المرأة حسب الدعاوي المسجلة عام ٢٠١٦

ت	نوع الاعتداء	العدد
١	جسدي	٥١٧٤
٢	لفظي	٢٩٣٩
٣	نفسي	٣٢١
٤	جنسي	٣٧٨
٥	اقتصادي	٦٧٩
٦	أخرى	١٢١٠
	المجموع الكلي	١٠٧٠١

المصدر : بيانات الشرطة المجتمعية في وزارة الداخلية

ثالثا: التمكين السياسي للمرأة

اتجهت الدولة بعد عام ٢٠٠٣ نحو اشراك اوسع للمرأة في العملية السياسة والانتخابية لأهمية دورها في بناء الدولة الحديثة وعلى الرغم من هذه التوجهات إلا ان مشاركة المرأة ما تزال تحكمها منظومة من التقاليد والمحددات القيمية والأعراف المجتمعية المسيطرة على المجتمع العراقي ...

- بين تقرير احصاءات المراة والرجل في العراق ٢٠١٨ ان تمثيل نسبة النساء في البرلمان العراقي الذي يعتمد على تطبيق نظام الكوتا في انتخاب المجلس التشريعي ومجالس المحافظات حيث ظهرت اعلى نسبة (٢٥.٢%) لسنة ٢٠١٨ وان عدد اعضاء البرلمان (٢٤٦) للرجال مقابل (٨٣) للنساء .
- اظهرت انتخابات مجالس المحافظات لعام (٢٠١٣) ان نسبة النساء المرشحات الى الرجال المرشحين (٣٧.٣%)، اذ بلغ عدد النساء المرشحات (٢١٨٨) مرشحة مقابل (٥٨٦٩) مرشح.
- على مستوى مشاركة النساء في المناصب الادارية ... بينت دراسة ميدانية نفذتها وزارة التخطيط في عام ٢٠١٥ ان نسبة مشاركة النساء في المناصب الادارية تقل كلما ارتفع المستوى الوظيفي وكما موضح في الجدول ادناه ... اذ بينت الدراسة ان نسبة النساء الى الرجال على مستوى المدراء العامين (٩.٧%) وان نسبة النساء الى الرجال على مستوى وكلاء الوزارة (٢.٦%) مما يوضح خللا في مستوى المشاركة يستدعي تعزيز المشاركة النسوية في المناصب القيادية.

جدول (٦) نسبة النساء الى الذكور وفق المناصب الادارية في مؤسسات الدولة

المنصب الاداري	نسبة الاناث الى الذكور حسب المنصب
وكيل وزارة	%٢.٦
مفتش عام	%٢
مدير عام	%٩.٧
معاون مدير عام	%١٠
مدراء الدوائر او المراكز	%١٤.٩
مدراء اقسام	%٣٣.٥
رؤساء شعب	%٤٣.٢

كما اظهر المسح انخفاض نسبة مشاركة النساء في اللجان والدورات في مؤسسات الدولة مقارنة بالرجال... اذ بلغت نسبة النساء المشاركات في الدورات التدريبية خارج العراق (٣٨.٤%) كما ان مشاركة النساء في اللجان الداخلية مقارنة بالرجال (٤٥.١%) ومشاركة النساء في اللجان الخارجية مقارنة بالرجال (٣٤.١%)

المبحث الثالث: تحديات التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمراة العراقية

هناك جملة من التحديات التي تعيق عملية التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمراة العراقية يمكن تحديدها بالاتي:

أولا: تحديـــــــات ذاتيـــــــة

- الضغوط النفسية التي تواجهها المرأة للالتحاق في الأعمال غير التقليدية.
- عدم قدرة المرأة على اتخاذ قرار التحاقها ببعض الأعمال.
- طول ساعات العمل خاصة في القطاع الخاص يحرم المرأة من الاهتمام بأسرتها.
- خضوع المرأة في معظم الاحيان لسلطة الذكور والقرارات التي تخص تعليمها وعملها.

ثانيا: تحديـــــــات مجتمعيـــــــة:

- تدني المشاركة المجتمعية للنساء في العراق اذ ان اقل من امراة واحدة من بين كل عشر نساء تشترك في منتدى او نادي اجتماعي او نقابة مهنية او حزب او جمعية نسائية.

- على الرغم من ان التشريعات والقوانين العراقية لا تميز بين المرأة والرجل في مختلف المجالات سواء اكانت تولي المناصب القيادية او المراكز العليا، الا ان العوامل الثقافية والاجتماعية لا تزال تمارس تأثيرها كمحددات رئيسة لتلك الادوار.

- الظروف القسرية والقاسية التي مر بها العراق خلال العقود الثلاثة الاخيرة واثرها السلبي على بنية ومؤسسات المجتمع كافة افرزت زيادة وتيرة العنف تجاه النساء والفتيات.
- يشير الواقع الى خلل كبير في توزيع الادوار الاجتماعية والاقتصادية بين الرجل والمراة على نحو يعكس تمييزا واضحا ضد المرأة .
- زيادة نسبة الأرامل والمطلقات والأيتام وزيادة عدد الأسر الفقيرة في المناطق التي احتلها تنظيم داعش الارهابي.
- نسبة التحاق الاناث من التلاميذ والطلبة اقل من نسبة التحاق الذكور لكافة المراحل الدراسية وخاصة الاعدادية بسبب العوامل الاجتماعية والظرف الامني وخاصة في الريف كما ان نسبة التسرب من المدارس في المرحلة المتوسطة والإعدادية عالية للإناث بسبب العوامل الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.
- التباين في مستويات الخدمات المقدمة في مجال الصحة الانجابية بين القطاعين العام والخاص
- محدودية دور منظمات المجتمع المدني في تبني البرامج التي تساهم في تمكين المراة اقتصاديا واجتماعيا بسبب محدودية مواردها.
- تعاني المرأة من فجوات في الميادين التنموية ...تعود هذه الفجوات الى التمييز ضد النساء وبما يجعلهن اكثر عرضة لتداعيات الفقر وعدم القدرة على الوصول الى الموارد وضعف التمكين المعرفي وضعف التعليم في مراحله المختلفة والبطالة ....

- ضعف الوعي الاجتماعي بأهمية دور المرأة في التنمية.
- تحد العادات والتقاليد من التحاق المرأة بالكثير من المهن.
- عدم إقتناع المجتمع بانخراط المرأة في الأعمال التي يزاولها الرجال.
- ترفض أغلب الأسر السماح بالعمل في الأعمال التي فيها اختلاط بين الجنسين.

ثالثا: التحديات التنظيمية والإدارية لبيئة العمل :-

- تعددية الجهات المسؤولة عن قضايا المرأة ادت الى تبعثر الجهود الداعمة لتمكين المراة وحالت دون تخصيص ميزانية لدعم برامج تمكين المراة على الصعد كافة.
- تراجع تمثيل النساء في الحكومة من ست وزيرات في عام ٢٠٠٤ الى وزيرة واحدة في الحكومة الحالية.
- تشكل النساء نسبة قليلة في مراكز صنع القرار في الوزارات ومؤسسات الدولة .
- قلة الدعم المادي اضافة الى ان الموازنة العامة غير مستجيبة أو حساسة للنوع الاجتماعي.
- ضعف تفعيل بعض التشريعات الخاصة بدعم تمكين المرأة
- اختلاف الرؤى وعدم تطابقها فيما يخص قضايا المرأة وحقوقها بين مؤسسات الدولة المختلفة.
- تعقيد الإجراءات الإدارية والأنظمة عند البحث عن عمل.
- الافتقار للإرشاد المهني المناسب .
- عدم توفر المعلومات بسهولة وبدرجة كافية بالنسبة لاحتياجات سوق العمل.
- انخفاض مستوى الأجور المقدمة في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع الحكومي.
- منافسة العمالة الوافدة على سوق العمل بسبب انخفاض رواتبها.
- عدم تناسب الراتب المعروض مع الجهد المبذول.
- عدم توافر المكافآت والحوافز المادية.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاســـــــتنتاجـــات

١. غياب جهة جامعة موحدة للجهود الرامية الى تمكين المرأة حالت دون وضوح نتائج هذه الجهود وحدت من امكانية تمكين المراة العراقية.
٢. تشير بيانات القوى العاملة ان هناك ارتفاعا بنسبة الذكور النشطين اقتصادياً مقابل انخفاض نسبة الإناث النشطات اقتصاديا مما يدل ضعف مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.
٣. انخفاض نسبة العاملات في القطاع الخاص مقارنة بالذكور وتركز قوة العمل النسائية في القطاع الحكومي مما يفسر البحث الدائم للمرأة عن العمل في القطاع العام وقلة أو محدودية القطاع في توفير فرص العمل ، الأمر الذي يودي إلى ازدياد عدد النساء اللواتي يعانين من البطالة.
٤. يرجع تواضع المساهمة الاقتصادية للمرأة عراقية بفعل جملة من المعوقات :
أ- استمرار شيوع بعض القيم والتقاليد البالية التي تحد من عمل المرأة
ب- شيوع ظاهرة تأنيث الأمية وانخفاض مخرجات التعليم بين الإناث مقارنة بالذكور على الرغم من تطبيق قانون التعليم الإلزامي ومحو الأمية .
٥. تمكنت المرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ أن تحقق تغييراً جذرياً في واقعها السياسي واستطاعت أن تحقق نسبة مشاركة فاعلة في البرلمان (٢٥%) ٢٠١١ كذلك في انتخابات المحافظات والأحزاب والتنظيمات السياسية مع تراجع واقع مشاركة المرأة على صعيد السلطة التنفيذية وشغل الحقائب الوزارية.
٦. في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات شهدت المرأة العراقية تقدماً خجولاً بنسبة استخدام الحاسوب من (٥- فأكثر سنة) (٩.٥%) مقابل (١٧.٧%) للذكور .
٧. وفي الميدان الصحي ارتفاع الوعي الصحي للمرأة في مجال الحمل والولادة والمجالات الصحية الاخرى ادى الى ارتفاع توقع الحياة للمرأة.
٨. أما في ميدان التعليم نجد ان المحددات الامنية والاقتصادية اثرت سلبا على واقعالمراة التعليمي واشرت تسربا ومعدلات امية تتطلب تدخلات حكومية لغرض معالجتها
٩. تدني المشاركة المجتمعية للنساء في العراق في المنتديات او النوادي الاجتماعية او النقابات المهنية او الاحزاب او الجمعيات النسائية.
١٠. تتسع الفجوة بين مدى مشاركة كل من المراة والرجل في سوق العمل في الحضر مقارنه بالريف
١١. ارتفاع معدلات البطالة بين النساء مقارنه بالرجال وخاصة في صفوف الاميات
١٢. انخفاض المتوسط العمري للزواج الاول للنساء وارتفاع معدلات الطلاق مقابل الزواج وانتشار ظاهرة العنف الاسري في العراق

ثانيا : التوصيـــــــــــات

١- تشكيل مجلس اعلى للمراة او هيئة عليا للمراة تكون جامعة وموحدة للجهود المبذولة لتمكين المراة وموجهه لخطط وبرامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمراة" مقترح التشكيل مرافق"

٢- التاكيد على التمكين الاجتماعي من خلال التركيز على برامج التعليم من خلال تطبيق الزامية التعليم الابتدائي والمتوسط للحد من فجوة تكافؤ الفرص بين الاناث والذكور في التعليم، وتوسيع حملة محو الامية ونبني برامج لاعادة المتسربات للدراسة في مراحل التعليم كافة، واعادة دراسة المناهج الدراسية وموائمتها مع الناهج المعتمدة دوليا وتغيير الممارسات التقليدية الطاردة داخل النظام التعليمي بهدف تحقيق اصلاحات جذرية تدعم جودة التعليم، والتوسع في فتح المدارس في المناطق الريفية والنائية والتوسع في فتح المدارس الخاصة بالاناث في الريف لتحقيق المساواة بين الجنسين بزيادة نسبة الاناث في التعليم العام ، واعادة النظر في مناهج التعليم بما يتوافق وحقوق الانسان والمعاهدات الدولية التي تمنع التمييز ضد المرأة وطرح قيم بديلة تؤكد على مبدأ الشراكة بين الجنسين في بناء الحياة اللائقة والكريمة

٣- تبني برامج التمكين الاجتماعي الصحي من خلال تبني برامج واسعة للصحة الانجابية بما يدعم التمكين الصحي للمراة فضلا عن بث الوعي بمفاهيم الصحة الانجابية والعناية بالام والطفل، ودعم وتطوير برنامج تنظيم الاسرة وبناء وتطوير قدرات الملاكات التي تقدم خدمات تنظيم الاسرة وتعزيز مشاركة القطاعات الاخرى ولاسيما وزارة التربية والمجتمع المدني، والحد من ظاهرة الزواج المبكر وتداعياته من الولادات المبكرة وخاصة في المناطق الريفية، واعتماد سياسات توفر للمرأة الحق في تنظيم الأسرة وتوفير الخدمات الملائمة التي ستسهم في أحمال وولادات وأمومة سليمة وتمكينها من اخذ القرار الحر المبني على المعرفة في هذا الشأن .

٤- توفير حزمة متكاملة لتمكين المرأة اقتصاديا من خلال توفير قروض صغيرة يصاحبها دورات مهنية فضلا عن حاضنات اعمال للمراة المعيلة بالدرجة الاساس لغرض تمكينها اقتصاديا

٥- زيادة مشاركة المراة في مجال التدريب وبناء قدرات العاملات في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص وفتح افاق تدريبية في المجالات التقنية والتكنولوجيا لتحفيز المرأة بالعمل في سوق العمل الالكتروني الذي لا يحتاج الى خروج المراة من المنزل بصورة مستمرة.

٦- توسيع نطاق الخيارات المهنية للمراة وزيادة تعليمها وتدريبها في مجالات غير تقليدية

٧- تعزيز الافادة من المهارات الحرفية واليدوية والتراثية للمراة الريفية.

٨- تنمية قوة العمل وتحسين ادارة سوق العمل وتهيئة بيئة تشريعية واستثمارية ملائمة تعمل على توليد فرص العمل اللائق لاسيما للمراةمن اجل عمل امن ومحمي ونوعية حياة افضل

٩- تفعيل دور سيدات الاعمال في الاستثمار والقطاع الخاص والمشاريع المتوسطة

١٠- البدء بتطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وبما يضمن رصد تخصيصات انفاق مستجيبة للنوع الاجتماعي في مجالات الخدمات كافة ويسمح في الوقت نفسه في.

مقترح تشكيل مجلس اعلى للمراة في العراق

مبررات اقتراح مجلس اعلى للمرأة :

١- تعدد الجهات العاملة في مجال المراة سببت هدر الجهود وازدواجية الاداء.
٢- الحاجة الى جهة مرجعية تتبنى خطط وبرامج ومشاريع دعم وتمكين المراة في الميادين كافة ومتابعة تنفيذها.
٣- الحاجة الى وجود جهه موحدة تمثل المراة في المحافل الدولية والاقليمية وتتابع الالتزامات الدولية تجاه قضايا المراة.
٤- اختلاف الرؤى وعدم تطابقها فيما يخص قضايا المرأة وحقوقها بين مؤسسات الدولة المختلفة يتطلب وجود جهة جامعة موحدة للرؤى.
٥- زيادة حالات العنف والانتهاك ضد المرأة دون وجود جهة مرجعية داعمة لها.
٦- الاهتمام بحقوق المراة والدفاع عنها وفق لوائح حقوق الانسان ورصد مخالفات المؤسسات التنفيذية في هذا الجانب.

الممكنـــــــات التي تساعد على تبني مقترح لتشكيل خاص بالمراة:

- وجود استراتيجيات وخطط وطنية للنـــهوض بواقع المراة والقضاء على العنف ضدها.
- تطور الوعي المجتمعي حول العنــاية بقضايا المراة الصحية والتعليمية والسياسية والاقتصادية وغيرها.
- توجهات الدولة نحو دعم اقراض المراة وتدريبها وزيـــــادة فـــــرص العمل لها.
- وجود عدد من منظمات المجتمع المدني الناشطة والعامـــــلة على تمكين المراة .
- وجود منظمـــــــــات دولية داعمة لتمكـــــــــــــــين المراة .
- وجود دائرة لحماية المرأة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- مصادقة العراق على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وعلى اتفاقية حقوق الطفل وعلى اتفاقيات ومواثيق دولية اخرى ذات علاقة بالمرأة.
- ينص الدستور العراقي على ان العراقيين متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي والاجتماعي(الفصل الاول –المادة ١٤) ، كما ينص على تساوي المرأة والرجل من ناحية الحق في العمل(مادة ١/٢٢)والحصول على الخدمات التعليمية(المادة ٣٤)، والخدمات الصحية(مادة ٣٣، ٣١،٣٢) وحق المرأة في منح الجنسية لأطفالها (مادة ١/١٨) وينظم اجراءات التمييز الايجابي لتعزيز مشاركة المرأة من خلال وضع الكوتا(المادة ٤٩) وحقها في المشاركة والتمتع بالحقوق السياسية التي يتمتع بها الرجل كافة... وهي من الامور التي شكلت بيئة ايجابية لتمكين المرأة.
- وضع خطط وطنية لتنفيذ قرار مجلس الامن ١٣٢٥ الخاص بالمرأة والأمن والسلام.
- التمثيل السياسي للمرأة في البرلمان.
- في مجال التشريعات المتعلقة بالعمل ... اصدرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قانون العمل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥، ليعكس مدى التزام الوزارة بالمساواة بين الجنسين والتصدي للتمييز ضد النساء في سوق العمل وضمان الحصول على الاجر المتساوي مع الرجل والذي يتلائم مع معايير العمل الدولية وخاصة المبادئ والحقوق الاساسية في

العمل والتي اقرتها منظمة العمل الدولية ومنها اتفاقية حماية الامومة رقم (١٨٣) لسنة ٢٠٠٠. فقد تم تضمينها في مشروع قانون العمل الجديد فضلا عن المواد الخاصة بالعمل وهي كالاتي:

- حق العامل (ذكراً كان ام انثى) في الحصول على عمل خال من التحرش .
- المساواة في الفرص وفي المعاملة في التشغيل والاستخدام .
- المساواة في الاجور بين الرجل والمراة على عمل ذات قيمة متساوية .
- تعديل الاجازة الخاصة بالحمل والوضع باجر تام لمدة (١٤) اربعة عشر اسبوع
- اعطى الحق للعاملة المضمونة المتوفى زوجها التمتع باجازة لمدة ١٣٠ يوم باجر تام للعدة التي تقضيها وفق القانون.

كما سعى القانون الى حماية المرأة العاملة من خلال وجوب قيام صاحب العمل بوضع نسخة من الاحكام الخاصة بحماية المرأة في مقر العمل، كما يحظر ارغام المرأة الحامل والمرضع على اداء عمل مضرا بصحتها، كما لا يجوز تشغيل العاملات بعمل ليلي الا اذا كان العمل ضروريا كما تستحق العاملة اجازة خاصة بالحمل او الولادة باجر تام لمدة اثنان وسبعون يوما من السنه، وضمان حق عودتها للعمل في نهاية الاجازة .

الهيكل التنظيمي المقترح للمجلس الاعلى للمراة

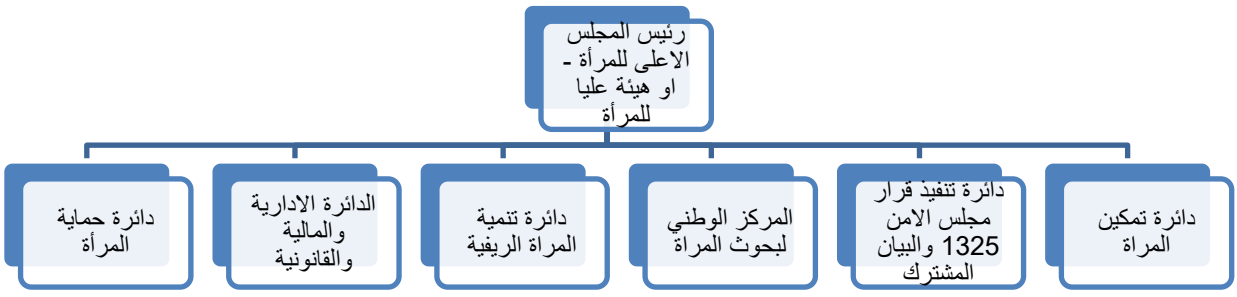

اهداف انشاء مجلس اعلى للمراة:

- تمكين وتعزيز قدرات المراة لتكون عنصرا فاعلا في عملية التنمية المستدامة وفي بناء مجتمع متحضر قائم على اسس المساواة والعدالة وادماج حقوق المراة في التنمية الوطنية، كما يحقق الاهداف الاتية :

- رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.

- رفع مستويات الوعي لدى المرأة بما يتناسب مع عصر التكنولوجيا والانترنت.

- تمكين المرأة في اكسابها مهارات كانت مقصورة على الرجل

- المشاركة في إعداد الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بقضايا المرأة

- مساعدة المرأة في اتخاذ القرارات .

- تنمية مهارة التفكير لدى المرأة

- حل المشاكل التي تواجه المرأة في العمل.

- استخدام الفلسفة والتطبيق الاداري الحديث.

مهام المجلس الاعلى للمراة:

- اعداد السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمراة والنهوض بها على الصعد كافة
- اعداد الخطط والبرامج لتمكين المراة العراقية في الجوانب الصحية والتعليمية والاقتصادية والسياسية وغيرها.
- توفير قاعدة بيانات تفصيلية تعكس كافة التفاصيل الاحصائية عن واقع المراة العراقية
- وضع ومتابعة خطط تنفيذ قرار مجلس الامن ١٣٢٥ حول المراة والامن والسلام والبيان المشترك المعني بالعنف الجنسي.
- اعداد البحوث والدراسات الخاصة بالمراة وفق متغيرات البيئة العراقية ومستجداتها.
- اعداد الخطط الخاصة بالمراة الريفية وسبل دعمها وتمكينها .
- متابعة وتعديل التشريعات الخاصة بالمراة والاسرة وسبل معالجة الفقرات التي تحد من تمكين المراة والتاكيد على المساواة والعدالة في تطبيق القوانين.
- محاربة العنف ضد المراة عبر اقرار وتفعيل القوانين ذات الصلة .
- متابعة تطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمراة بدءا من اتفاقية سيداو التي تهدف الى الغاء جميع اشكال التمييز ضد المراة واعلان منهاج عمل بيجين.
- دعم اقسام وشعب تمكين المراة في الوزارات ومؤسسات الدولة كافة.
- اشراك المراة في عمليات السلام والمصالحة والتعايش السلمي
- نشر ثقافة وتحسين الوعي المجتمعي حول المساواة بين الجنسين والعدالة من خلال اعداد استراتيجية اعلامية شاملة بهذا الصدد.

- التنسيق مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المراة بما يدعم قضايا تمكين المراة وترسيخ العدالة والمساواة بين الجنسين.
- وضع خطط سنوية وبرامج لتمكين المرأة مع المنظمات الدولية الداعمة لقضايا المرأة والعمل على تنفيذ البرامج والانشطة الواردة فيها.

ادارة المجلس الاعلى للمرأة والدوائر التابعة له :

١- يرتبط رئيس المجلس او الهيئة برئيس الوزراء ويكون بدرجة وزير ويكون حاصلا على شهادة لا تقل عن الشهادة الجامعية الاولية وذو خبرة جيدة بقضايا المراة.
٢- يراس الدوائر التابعة للمجلس موظف من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال المرأة وحاصل على الشهادة الجامعية الاولية ويكون بدرجة مدير عام .
٣- لرئيس المجلس او الهيئة صلاحية استحداث الاقسام والشعب العائدة لدوائر المجلس او الهيئة .
٤- لدوائر المجلس او الهيئة امكانية التنسيق مع اقسام وشعب تمكين المرأة في مؤسسات الدولة.

المصـــــــــــــادر

١- ابو غزالة , هيفاء, الاستراتيجية العربية لمناهضة العنف ضد المراة , حق المراة العربية في حياة خالية من العنف , منظمة المراة العربية , الطبعة الاولى , القاهرة , مصر , ٢٠١١ .

٢- امال سليمان العبيدي ، بوادر الاصلاح السياسي واثره على سياسات تمكين المراة في ليبيا ، جامعة قاريونس ، ليبيا ،٢٠٠٩.

٣- الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، مسح تقييم الامن الغذائي والهشاشة في العراق لعام ٢٠١٦.

٤- الجهاز المركزي للإحصاء، تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة، العراق(٢٠١١)

٥- الجهاز المركزي للاحصاء ، احصاءات المرأة والرجل ، العراق (٢٠١٨)

٦- الدعمة , ابراهيم مراد, التنمية البشرية (الانسانية) بين النظرية والواقع ' دار المناهج للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , ٢٠٠٩.

٧- ثائر رحيم كاظم ، معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية / مجلة جامعة بابل / العلوم الانسانية / المجلد ٢٤، العدد ٢ ، ٢٠١٦.

٨- خضر ،أحمد.حقيقة مفهوم تمكين المرأة. (٢٠١٣) متاح في

alukah.net/web/khedr/0/53818/#ixzz3M7rJdw1j

٩- زهراء محمد حسن "تمكين المرأة اقتصاديا في العراق مشكلات وممكنات" رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة المستنصرية ٢٠١٣

١٠- نبيلة فايز احمد حسن , منظمات المجتمع المدني والتغيير الاجتماعـي , دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأةالأردنية ١٩٨٩- ٢٠٠٥ , الجامعة الأردنية , الاردن , ٢٠٠٧

١١- ندى سليم هديوة , عوامل تمكين المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي دراسة ميدانية عن مدينة اللاذقية , جامعة دمشق , سوريا , ٢٠٠٧

١٢- نوزاد عبد الرحمان الهيتي،التنمية المستدامة الإطار العام ,وتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة ، الإمارات ، ٢٠٠٩ .

١٣- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢).